
مصرف الإنماء
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة
(مدققة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لمصرف الإنماء والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المصرف")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و قائمة الدخل الموحدة و قائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ويشار إليها جميعاً بـ"المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية")

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما اننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لأمر المراجعة الرئيسي وكيفية معالجته:

كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بالحصول على فهم لتقويم الإدارة للانخفاض في قيمة التمويل بما في ذلك إجراءات الإدارة لتقويم الانخفاض في قيمة التمويل طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، ونموذج التصنيف الداخلي بالمصرف، وسياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمصرف ومنهجية تقويم خسارة الائتمان المتوقعة.</p> <p>قمنا بمقارنة سياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمصرف ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩.</p> <p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الإجراءات الرقابية على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عملية التقويم بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج، واعتماد الافتراضات الأساسية. - تصنيف الجهات المقترضة إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر/ التعرضات المنخفضة بشكل فردي، و - تكامل إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>قمنا بتقويم الضوابط الموضوعية من قبل المصرف لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرضات المنخفضة/ المتعثرة، وتصنيفها إلى مختلف المراحل.</p>	<p>الانخفاض في قيمة التمويل</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي التمويل الخاص بالمصرف ٩٧,٣٨٦ مليون ريال سعودي، جنب مقابله مخصص انخفاض ائتمان بمبلغ ٢,٥٨٥ مليون ريال سعودي.</p> <p>لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة التمويل أمر مراجعة رئيسي لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة تبني أحكام هامة ولأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.</p> <p>تشتمل النواحي الرئيسية للأحكام على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف التمويل ضمن المراحل ١ أو ٢ أو ٣ على أساس تحديد: (أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشوئها و (ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقويم: - درجات التصنيف الداخلي المحدده من قبل الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي بالمصرف وتقويم درجات التصنيف هذه بما يتفق مع تلك المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. - عملية التصنيف إلى مراحل طبقاً لما حددته الإدارة، و - عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة قمنا بتقويم مدى معقولية الافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك الافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. في الحالات التي استخدمت فيها الإدارة طرق إضافية، قمنا بتقويم مدى ملائمة تلك الطرق الإضافية. قمنا باختبار مدى اكتمال البيانات المتعلقة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. قمنا بتكليف أخصائيين، عندما يكون ذلك ملائماً، لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب النماذج. قمنا بتقويم الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>الانخفاض في قيمة التمويل (تنمة)</p> <p>- الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من أجل تحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسائر عند التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد، ويشمل ذلك، ولا يقتصر على، تقويم الوضع المالي للطرف الآخر، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية. - الحاجة إلى تطبيق طرق إضافية لإظهار العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يعكسها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - الإفصاحات المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، والإفصاحات الإضافية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢ (د) (١) والذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتفديرات والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاح ٧ والذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل، والإيضاح ٢٦-١ بخصوص تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الأساسية والعوامل التي تم أخذها بالحسبان عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المصرف السنوي لعام ٢٠١٩

إن مجلس إدارة المصرف ("مجلس الإدارة") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المصرف السنوي لعام ٢٠١٩، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متنسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كان يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقويم مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على إعداد التقارير المالية في المصرف.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإنماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمصرف.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المصرف عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المصرف، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمصرف. ونظّل المسؤولون الوحيديين عن رأينا في المراجعة فقط.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي مصرف الإتماء
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المصرف لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

برايس وترهاوس كويرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية



مفضل عباس علي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٤٧

إرنست ويونغ
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية



راشد سعود الرشود
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٦

١٥ جمادى الثاني ١٤٤١ هـ
(٩ فبراير ٢٠٢٠)



2018	2019	إيضاح	قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر
------	------	-------	---

2018	2019	إيضاح	الموجودات
7,359,684	8,039,748	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
8,293,206	2,144,269	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
18,399,178	23,477,660	6	استثمارات، صافي
83,889,150	94,801,398	7	تمويل، صافي
1,896,679	2,413,893	8	ممتلكات ومعدات، صافي
1,700,073	962,473	9	موجودات أخرى
121,537,970	131,839,441		إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين

2018	2019	المطلوبات
6,318,336	3,289,844	10 أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
90,128,138	102,062,835	11 ودائع العملاء
3,793,788	4,041,838	12 مطلوبات أخرى
100,240,262	109,394,517	إجمالي المطلوبات

حقوق المساهمين

15,000,000	15,000,000	13 رأس المال
2,888,815	100,000	14 احتياطي نظامي
(22,377)	77,372	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
54,085	83,725	15 احتياطيات أخرى
1,990,693	2,287,302	أرباح مبقاة
-	5,000,000	21, 13 أسهم منحة مقترح توزيعها
1,489,967	-	21 أرباح مقترح توزيعها
(103,475)	(103,475)	15 أسهم خزينة
21,297,708	22,444,924	إجمالي حقوق المساهمين
121,537,970	131,839,441	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.


عضو مجلس الإدارة المفوض


الرئيس التنفيذي/العضو المملوك


المدير المالي

2018	2019		قائمة الدخل الموحدة
بآلاف الريالات السعودية (معدلة)	بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
4,893,617	5,608,762	17	الدخل من الاستثمارات والتمويل
(1,095,785)	(1,214,303)	17	عائدات على استثمارات لأجل
3,797,832	4,394,459	17	صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل
986,755	1,127,259	18	دخل رسوم الخدمات المصرفية
(255,701)	(306,676)	18	مصاريف رسوم الخدمات المصرفية
731,054	820,583	18	رسوم الخدمات المصرفية، صافي
176,616	207,970		أرباح تحويل عملات، صافي
			مكاسب استثمارات في أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة
131,338	166,155		من خلال الربح أو الخسارة، صافي
			مكاسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل
-	8,916		الشامل الآخر، صافي
4,204	9,136		توزيعات أرباح
3,878	2,942		دخل العمليات الأخرى
4,844,922	5,610,161		إجمالي دخل العمليات
939,583	1,001,641	19	رواتب ومزايا الموظفين
159,209	80,679		إيجارات ومصاريف مباني
178,192	273,258	8	استهلاك وإطفاء
578,719	720,985		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
1,855,703	2,076,563		مصاريف العمليات قبل خصم مخصصات الائتمان والخسائر الأخرى
392,796	700,480		مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
73,756	5,837		مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات الأخرى
2,322,255	2,782,880		إجمالي مصاريف العمليات
2,522,667	2,827,281		صافي دخل العمليات
(5,234)	(10,825)	5.6,4.6	الحصة في خسائر الشركة الزميلة والمشروع المشترك
2,517,433	2,816,456		صافي دخل السنة قبل الزكاة
			الزكاة
(217,061)	(281,646)	22	- السنة الحالية
556,579	-	22	- السنوات السابقة
339,518	(281,646)		
2,856,951	2,534,810		صافي دخل السنة بعد الزكاة
1.92	1.70	20	الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي)

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

عضو مجلس الإدارة المفوض

الرئيس التنفيذي / العضو المنتدب

المدير المالي

2018	2019	إيضاح	قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
2,856,951	2,534,810		صافي دخل السنة بعد الزكاة
			الدخل الشامل الأخر:
			بنود غير قابلة لإعادة التبويب إلى قائمة الدخل الموحدة
			في الفترات اللاحقة
			صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(23,820)	49,567		
			مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,941	7,044		
			(خسائر)/أرباح اكتوارية ناتجة عن إعادة قياس أرصدة مكافآت نهاية خدمات الموظفين
8,851	(14,218)	2.24	
			بنود قابلة لإعادة التبويب إلى قائمة الدخل الموحدة في
			الفترات اللاحقة
			صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
28,581	59,098		
			صافي مكاسب محققة من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	(8,916)		
2,872,504	2,627,385		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.


عضو مجلس الإدارة المفوض


الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب


المدير المالي

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

بآلاف الريالات السعودية

الإجمالي	أشهم الخزينة	أسهم منحة / أرباح مقترح توزيعها	الأرباح المبقاة	الاحتياطيات الأخرى	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	الاحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح	2019
21,297,708	(103,475)	1,489,967	1,990,693	54,085	(22,377)	2,888,815	15,000,000		الرصيد في بداية السنة
2,534,810	-	-	2,534,810	-	-	-	-		صافي دخل السنة بعد الزكاة
49,567	-	-	-	-	49,567	-	-		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
7,044	-	-	7,044	-	-	-	-		مكاسب بيع استثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(14,218)	-	-	(14,218)	-	-	-	-	2.24	خسائر اکتوارية ناتجة عن إعادة قياس مكافآت نهاية خدمات الموظفين
59,098	-	-	-	-	59,098	-	-		صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(8,916)	-	-	-	-	(8,916)	-	-		صافي مكاسب محققة من بيع استثمارات صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,627,385	-	-	2,527,636	-	99,749	-	-		اجمالي الدخل الشامل
-	-	-	(633,703)	-	-	633,703	-	14	محول إلى الاحتياطي النظامي
(1,489,967)	-	(1,489,967)	-	-	-	-	-	21	توزيعات ارباح مدفوعة عن العام 2018م
-	-	5,000,000	(1,577,482)	-	-	(3,422,518)	-	21, 13	أسهم منحة مقترح توزيعها للعام 2019م
9,798	-	-	(19,842)	29,640	-	-	-	15	احتياطي برامج أسهم الموظفين وأخرى
22,444,924	(103,475)	5,000,000	2,287,302	83,725	77,372	100,000	15,000,000		الرصيد في نهاية السنة

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

عضو مجلس الإدارة المموض

الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب

المدير المالي

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

اللسنة المنتهية في 31 ديسمبر

بالآلاف الريالات السعودية

الإجمالي	أرباح مقترح توزيعها	أرباح مقترح توزيعها	الأرباح المبقاة	الاحتياطيات الأخرى	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة	الاحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح	2018
20,343,762	(107,436)	1,191,964	1,896,529	16,484	86,764	2,259,457	15,000,000		الرصيد في بداية السنة (معدل)
(722,868)	-	-	(608,966)	-	(113,902)	-	-		تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9- في 1 يناير 2018
19,620,894	(107,436)	1,191,964	1,287,563	16,484	(27,138)	2,259,457	15,000,000		الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018م
2,856,951	-	-	2,856,951	-	-	-	-	22	صافي دخل السنة بعد الزكاة (معدل) صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(23,820)	-	-	-	-	(23,820)	-	-		مكاسب بيع استثمارات أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,941	-	-	1,941	-	-	-	-		أرباح اكتوارية ناتجة عن إعادة قياس مكافآت نهاية خدمات الموظفين
8,851	-	-	8,851	-	-	-	-	2.24	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
28,581	-	-	-	-	28,581	-	-		اجمالي الدخل الشامل
2,872,504	-	-	2,867,743	-	4,761	-	-		
-	-	-	(629,358)	-	-	629,358	-	14	محول إلى الاحتياطي النظامي توزيعات ارباح مدفوعة عن العام 2017م
(1,191,964)	-	(1,191,964)	-	-	-	-	-		توزيعات ارباح مقترح توزيعها للعام 2018م
-	-	1,489,967	(1,489,967)	-	-	-	-	21	احتياطي برامج أسهم الموظفين وأخرى
(7,687)	-	-	(45,288)	37,601	-	-	-		
3,961	3,961	-	-	-	-	-	-	19	صافي التغير في أسهم الخزينة
21,297,708	(103,475)	1,489,967	1,990,693	54,085	(22,377)	2,888,815	15,000,000		الرصيد في نهاية السنة

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

عضو مجلس الإدارة المفوض

الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب

المدير المالي

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2018

2019

بالآلاف الريالات السعودية

إيضاح

الأنشطة التشغيلية:

2018	2019		
2,517,433	2,816,456		صافي دخل السنة قبل الزكاة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:
178,192	273,258	8	استهلاك وإطفاء
(274)	(966)		مكاسب استبعاد ممتلكات ومعدات، صافي
(32,370)	(6,971)		مكاسب غير محققة من أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، صافي
-	(8,916)		مكاسب استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
(4,204)	(9,136)		توزيعات أرباح
392,796	700,480		مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
73,756	5,837		مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى
282	20,772		احتياطي برامج أسهم الموظفين
5,234	10,825	5.6, 4.6	الحصة في خسائر الشركة الزميلة والمشروع المشترك
3,130,845	3,801,639		
			صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية
(110,964)	(503,219)		وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
389,960	1,057,813		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتاريخ استحقاق أصلية تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
(172,196)	(67,741)		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(5,624,310)	(11,638,738)		تمويل
(66,830)	705,237		موجودات أخرى
			صافي الزيادة/(النقص) في المطلوبات التشغيلية:
4,965,449	(3,028,492)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,063,387	11,934,697		ودائع العملاء
(195,694)	(432,276)		مطلوبات أخرى
3,379,647	1,828,920		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية:
(3,281,060)	(5,810,082)		شراء استثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
125,826	904,080		تحصيلات من بيع واستحقاق استثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(198,456)	(267,311)	8	شراء ممتلكات ومعدات، صافي
282	3,355		تحصيلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
4,204	9,384		توزيعات أرباح مستلمة
(3,349,204)	(5,160,574)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية:
-	(77,124)		دفعات نقدية لمبالغ التزام الإيجار الأساسية
-	(17,867)		دفعات نقدية لتكلفة تمويل التزام الإيجار
(1,191,964)	(1,489,967)		توزيعات أرباح مدفوعة
(1,191,964)	(1,584,958)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1,161,521)	(4,916,612)		صافي النقص في النقد وما يماثل
10,702,200	9,540,679		النقد وما يماثل في بداية السنة
9,540,679	4,624,067	23	النقد وما يماثل في نهاية السنة
4,558,755	5,281,801		الدخل المحصل من الاستثمارات والتمويل
1,065,492	1,131,501		العائد المدفوع على الاستثمارات لأجل
			معلومات إضافية غير نقدية
4,761	99,749		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
96,767	442,818	1.7	أرصدة تمويل مشطوبة خلال السنة
-	479,159	8	موجودات حق الاستخدام بتاريخ الاتبات الأولي
-	447,043	3 (أ)	التزام الإيجار بتاريخ الاتبات الأولي

تعد الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

عضو مجلس الإدارة المفوض

الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب

المدير المالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019م و 2018م

1 - عام (أ) التأسيس

تأسس مصرف الإنماء (المصرف)، شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 28 صفر 1427هـ (الموافق 28 مارس 2006م) وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (42) وتاريخ 27 صفر 1427هـ (الموافق 27 مارس 2006م). يعمل المصرف بموجب القرار الوزاري رقم 173 والسجل التجاري رقم (1010250808) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ (الموافق 26 مايو 2008م)، ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال 95 فرعاً (90 فرعاً في عام 2018م) في المملكة العربية السعودية.

إن عنوان المركز الرئيس للمصرف هو:

مصرف الإنماء

المركز الرئيس

طريق الملك فهد

ص ب 66674

الرياض 11586

المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المصرف") المسجلة في المملكة العربية السعودية والمذكورة أدناه:

اسم الشركة التابعة	حصة المصرف	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي
شركة الإنماء للاستثمار	100 %	7 جمادى الآخرة 1430 هـ (الموافق 31 مايو 2009م)	خدمات إدارة الموجودات والوساطة وتقديم المشورة والتعهد بالتغطية والحفظ في أعمال الأوراق المالية
شركة التنوير العقارية	100 %	24 شعبان 1430 هـ (الموافق 15 أغسطس 2009م)	أنشئت الشركة بغرض مسك وإفراغ العقارات للأغراض التمويلية
شركة وكالة الإنماء للتأمين التعاوني	100 %	29 ربيع الأول 1435 هـ (الموافق 30 يناير 2014م)	وكيل تأمين لشركة الإنماء طوكيو مارين (شركة زميلة)
شركة التقنية المالية	100 %	6 ذو القعدة 1440 هـ (الموافق 9 يوليو 2019م)	تقديم خدمات ومنتجات التقنية المالية لمصرف الإنماء والجهات الأخرى
شركة إسناد	100 %	24 رمضان 1440 هـ (الموافق 29 مايو 2019م)	توفير موظفي الاسناد الخارجي لمصرف الإنماء

يقدم المصرف جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية من خلال منتجات متنوعة وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة والنظام الأساس للمصرف والأنظمة الأخرى ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.

(ب) الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة، فقد قام بإنشاء هيئة شرعية لتخضع جميع أعمال ومنتجات المصرف لمراجعتها وموافقتها.

أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف:

- (i) وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) ويشار إليها مجتمعة "بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة السعودية"؛
- (ii) وطبقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف كما في والفترة المنتهية في 31 مارس 2019م والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م على التوالي، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (فيما يتعلق بتطبيق معيار المحاسبة الدولي-12 "ضرائب الدخل" والتفسير الدولي-21 "الرسوم" بقدر تعلقها بالزكاة وضريبة الدخل)، ووفقاً لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة "بالسعودية".

بتاريخ 17 يوليو 2019م، اصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي توجيهات لجميع البنوك في المملكة العربية السعودية بخصوص معالجة الزكاة وضرائب الدخل ضمن قائمة الدخل بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقرير المالي والتفسيرات الصادرة عن "مجلس معايير المحاسبة الدولي" والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وعليه فقد قام المصرف، بتغيير المعالجة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي-8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" (كما هو مبين في الإيضاح رقم 3-أ) كما تم الإفصاح عن أثر هذا التغيير على القوائم المالية الموحدة في الإيضاح رقم 22. كما طبق المصرف معيار التقرير المالي الدولي-16 (الايجار) اعتباراً من 1 يناير 2019م. تم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المعيار الجديد، والتغير في معالجة الزكاة في الإيضاح رقم 3-أ.

ب) أسس العرض والقياس

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية المقنتاة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، ومكافآت نهاية الخدمة. يتم عرض قائمة المركز المالي الموحدة على أساس السيولة.

ج) عملة العرض والعملة الوظيفية

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية للمصرف، ويتم تقريب المبالغ لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي يمكن أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المفصوح عنها. كما يتطلب ذلك من الإدارة استخدام الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس خبرة المصرف وعوامل أخرى تشتمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يتم الاعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تغيير تلك التقديرات، في حال كان التغيير يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل والفترات المقبلة في حال كان التعديل مؤثراً على الفترتين الحالية والمقبلة على حد سواء.

فيما يلي عرض بالجوانب الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

أ. خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية (إيضاح 3-ج)

بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي-9، فإن قياس خسائر انخفاض القيمة على مستوى جميع فئات الموجودات المالية يتطلب إصدار بعض التقديرات والأحكام، ولا سيما عند قياس مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المقبلة وقيم الضمانات عند تحديد الخسائر الناجمة عن انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. أن هذه التقديرات تتأثر بعدد من العوامل والتغيرات والتي يمكن أن ينتج عنها مستويات مختلفة من المخصصات. إن مخرجات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لدى المصرف هي محصلة لنماذج تحتوي على عدد من الافتراضات الأساسية تتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه ترابطها. تتضمن نماذج احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على العناصر الآتية التي تندرج ضمن الأحكام والتقديرات المحاسبية:

1. نموذج تصنيف الائتمان الداخلي للمصرف، والذي يحدد احتمالات التعثر لتقييم الأفراد.
2. معايير المصرف لتقييم مدى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وما يترتب على ذلك من قياس لمخصصات الخسائر الائتمانية على أساس مدى عمر الأصل والتقييم النوعي.
3. تجزئة الموجودات المالية في حال قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها على أساس جماعي.
4. تطوير نماذج لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ويشمل ذلك صيغ الاحتساب المختلفة واختيار المدخلات.
5. تحديد الروابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي و المدخلات الاقتصادية، مثل أسعار النفط وقيم الضمانات والأثر على احتمالات التعثر، وقيم التعرضات عند التعثر وقيم الخسائر عند التعثر
6. تحديد سيناريوهات النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي وأوزانها الاحتمالية، للوصول إلى المدخلات الاقتصادية في نماذج احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

أ. قياس القيمة العادلة (إيضاح- 32)

أ. العمر الافتراضي للممتلكات والمعدات (إيضاح- 3 (ب))

أ. تقييم السيطرة على الشركات المستثمر بها (إيضاح-3 (ب))

أ. تقييم برنامج مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 24)

هـ) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

قامت إدارة المصرف بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتعتقد بأن لدى المصرف الموارد الكافية والنية لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. كما أنه ليس لدى إدارة المصرف أي علم بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

3 – ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

أ (أ) التغيير في السياسات المحاسبية

تتوافق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، فيما عدا ما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الآتي، والتعديلات الأخرى المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للزكاة وضرائب الدخل:

أ. المعيار الدولي للتقرير المالي-16 "عقود الإيجار"

طبّق المصرف المعيار الدولي للتقرير المالي-16 "عقود الإيجار" قبل 1 يناير 2019م، ويتبع المصرف المعالجات المحاسبية الآتية لعقود الإيجار:

عندما يكون المصرف هو المستأجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا تنقل إلى المصرف بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل كعقود إيجار تشغيلي. وبالتالي، فإن جميع عقود الإيجار التي أبرمها المصرف هي عقود إيجار تشغيلية. تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجار التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

عندما يكون المصرف هو المؤجر

عند تأجير الموجودات بموجب عقد تأجير تمويلي ويشمل ذلك الموجودات المؤجرة بعقود إجارة منتهية بالتمليك، أو إجارة مع الوعد بالتمليك، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويفصح عنها ضمن بند "التمويل". يتم إثبات الفرق بين إجمالي حساب ذمم الإجارة المدينة والقيمة الحالية لهذه الذمم كإيرادات تمويل مؤجلة. ويثبت دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار، والتي تعكس معدلات دورية متساوية للعائد على الاستثمار.

يحل المعيار الدولي للتقرير المالي-16 "عقود الإيجار" محل التوجيهات الحالية بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي-17 "عقود الإيجار"، والتفسير الدولي IFRIC-4 المتعلق "بتحديد ما إذا كانت الترتيبات تتضمن عقد إيجار"، والتفسير الدولي SIC-15 "الإيجارات التشغيلية-الحوافز"، والتفسير الدولي SIC-27 "تقييم جوهر المعاملات المدرجة بعقود إيجار نظامية".

صدر المعيار الدولي للتقرير المالي-16 في يناير 2016م ويطبّق للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019م وما بعدها. ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي-16 أن تثبت جميع عقود الإيجار والحقوق والتزامات التعاقدية المرتبطة بها بوجه عام في قائمة المركز المالي للمصرف، فيما عدا الحالات التي يكون فيها مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل أو في حال كون عقد الإيجار هو لموجودات ذات قيمة منخفضة. بالتالي، فإن التصنيف بموجب معيار المحاسبة الدولي-17 "عقود الإيجار" إلى عقود إيجار تشغيلية أو تمويلية يعتبر غير نافذاً في عقود الإيجار. لكل عقد إيجار، يثبت المستأجر التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. وفي المقابل، يتم رسمة موجودات حق الاستخدام للموجودات المستأجرة بما يعادل بوجه عام القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة مباشرة بالإيجار والتي تطفأ على مدى العمر الافتراضي للأصل.

اختر المصرف التطبيق بالأثر الرجعي المعدل الذي يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي-16 عند تطبيق المعيار الجديد. عند التطبيق الأولي لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي-16 على عقود الإيجار التشغيلية، تم قياس حق استخدام الموجودات المستأجرة بوجه عام بما يعادل التزام بالإيجار، باستخدام سعر الفائدة في وقت التطبيق. تتضمن متطلبات التحوّل للمعيار الدولي للتقرير المالي-16 الإفصاح عن الفترة الانتقالية وتقديم تسوية للالتزامات المتعلقة بالإيجار خارج قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر، 2018م مع التزام الإيجار المعترف به في 1 يناير 2019م، كما هو موضح في الآتي:

تسوية التزام الإيجار

2019م	
بآلاف الريالات السعودية	
529,907	التزامات الإيجار خارج قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م
(2,652)	الايجارات الحالية بعقود لا تتجاوز مدة 12 شهراً وعقود الايجار ذات القيمة المنخفضة
527,255	التزامات الايجارات التشغيلية كما في 1 يناير 2019م (إجمالي، قبل الخصم)
(80,212)	التخفيض إلى القيمة الحالية
447,043	التزامات الايجارات التشغيلية كما في 1 يناير 2019م (صافي، بعد الخصم)

2018	2019	تحليل الاستحقاقات التعاقدية للتدفقات النقدية غير المخصومة
(معدلة)		
99,440	90,220	أقل من سنة
312,915	248,878	من سنة إلى خمس سنوات
117,552	128,535	أكثر من خمس سنوات
529,907	467,633	إجمالي التزامات الإيجار غير المخصومة كما في 31 ديسمبر

١١. الزكاة

كما تم ايضاحه في الايضاح رقم (2-أ) لقد تم تعديل أسس الإعداد للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019م لتتوافق مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الصادرة بتاريخ 17 يوليو 2019م، حيث كانت الزكاة تثبت سابقاً ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة بموجب تعميم المؤسسة رقم 381000074519 وتاريخ 11 أبريل 2017م. بموجب التعليمات الصادرة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، يتوجب الاعتراف بالزكاة ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة، وعليه قام المصرف باحتساب أثر هذا التغيير في المعالجة المحاسبية للزكاة بأثر رجعي، كما تم الإفصاح عن أثر التغيير المذكور أعلاه على القوائم المالية الموحدة ضمن الايضاح رقم 22.

ب) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركات التابعة له. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام سياسات محاسبية متماثلة.

الشركات التابعة هي الشركات التي يكون للمصرف القدرة على التحكم فيها. تعتبر المنشأة قادرة على التحكم بمنشأة أخرى وعندما تكون معرضة أو تمتلك حقوقاً في عوائد متغيرة من علاقته بالمنشأة، للاستثمار في تلك المنشأة ويكون لها قدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة.

أما في الحالات التي تمثل فيها حقوق المصرف أقل من أغلبية التصويت أو ما يماثلها من حقوق في الشركة المستثمر فيها، فيتم مراعاة العوامل والظروف ذات الصلة لتقدير مدى وجود سيطرة على المنشأة، ويشمل ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع ذوي أحقية التصويت على قرارات الآخرين في المنشأة المستثمر بها.
- الحقوق الناشئة جراء ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المصرف الحالية والمتوقعة التي تنشأ عن أدوات حقوق ملكية مثل الأسهم.

ويقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت له سيطرة على المنشأة المستثمر بها وذلك عند وجود مؤشرات للتغير في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة.

يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة إلى المصرف ويتم التوقف عن ذلك اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة من المصرف. وتعرض نتائج الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال الفترة (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ أو التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب ما هو ملائم.

يتم التعامل مع التغيرات في ملكية الشركات التابعة الذي، لا يؤدي إلى فقدان السيطرة، من خلال حقوق الملكية في الشركة. في حال كون التغير يؤدي إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة، فيتم اتخاذ ما يلي:

- الغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما في ذلك "الشهرة إن وجدت") ومطلوبات الشركة التابعة.
- الغاء الاعتراف بالمبلغ الدفترى للحصة غير المسيطرة.
- الغاء الاعتراف بفروق الترجمة التراكمية المسجلة في حقوق المساهمين.
- إثبات القيمة العادلة للقيمة المستلمة مقابل التغير في الملكية.
- إثبات القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به.
- الاعتراف بأي فائض أو عجز من خلال الربح أو الخسارة.
- إعادة تصنيف حصة المصرف في المكونات المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وإدراجها في قائمة الدخل أو الأرباح المبقاة، حسب ما هو ملائم، حيث سيكون ذلك ضرورياً في حال قام المصرف مباشرة بإلغاء إثبات الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وأساليب تقويم للمعاملات المشابهة والأحداث الأخرى في ظروف مماثلة. إن السياسات المحاسبية المتبعة من الشركتين التابعتين تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف. ويتم إجراء تعديلات، إن وجدت، على القوائم المالية للشركتين التابعتين لتتماشى مع القوائم المالية للمصرف.

حيث أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للمصرف، لا يوجد أي حقوق ملكية غير مسيطرة ليتم الإفصاح عنها. إن العملة الوظيفية لجميع الشركات التابعة للمصرف هي عملة الريال السعودي.

يتم حذف الأرصدة المتداخلة وكذلك الإيرادات والمصاريف الناتجة عن المعاملات المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

إدارة صناديق الاستثمار

يشرف المصرف ويدير الموجودات المحتفظ بها كوحدات في الصناديق الائتمانية وغيرها من الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الكيانات ضمن القوائم المالية الموحدة الا في حال وجود سيطرة من قبل المصرف على هذه الكيانات.

ج) تاريخ التداول

يتم، في الأصل إثبات وإلغاء اثبات كافة المعاملات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، وهو التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة. تتطلب المعاملات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق. يتم، في الاصل، إثبات كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بتاريخ التداول أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

د) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي في نهاية السنة بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. فيما يتعلق بالبنود النقدية، فإن الربح أو الخسارة في العملة الأجنبية هو الفرق بين التكلفة المدفوعة بالعملية الوظيفية في بداية السنة المعدلة بسعر العائد الفعلي والمدفوعات خلال السنة، وبين التكلفة التي يتم استهلاكها بالعملية الأجنبية بعد ترجمتها بسعر الصرف في نهاية العام. أما البنود غير النقدية التي يتم قياسها من خلال التكلفة التاريخية بالعملية الأجنبية فتترجم باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. تثبت أرباح أو خسائر تحويل العملات الناتجة من عمليات التسوية و الترجمة في قائمة الدخل الموحدة.

هـ) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قائم ونظامي ملزم وعندما يكون لدى المصرف النية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

ولا يتم إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا في الحالات التي تكون فيها تلك المقاصة متطلباً أو مسموحاً بها بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي أو تفسيراتها.

و) إثبات الإيرادات/ المصاريف

الدخل من الاستثمارات والتمويل والعائدات المدفوعة للعملاء مقابل استثماراتهم

يتم إثبات الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأدوات المالية المرتبطة بالربح في قائمة الدخل الموحدة باستخدام العائد الفعلي. العائد الفعلي (EIR) هو معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدر على مدى العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو في حال كان ذلك مناسباً، فترة قصيرة) للوصول إلى قيمتها الدفترية. عند حساب العائد الفعلي، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية ويشمل ذلك جميع الأتعاب وتكاليف المعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي ولا يشمل ذلك خسائر الائتمان المستقبلية. وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بشراء، أو إصدار أو استبعاد الموجودات أو المطلوبات المالية. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية إذا قام المصرف بتغيير تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات، ويتم إثبات التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصروف.

ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية عند تحققها / تكبدها.

رسوم الخدمات المصرفية، صافي

إن رسوم الخدمات المصرفية التي لا تعد جزءاً أساسياً من احتساب العائد الفعلي لأي موجودات مالية يتم إثباتها عند تقديم الخدمة (عند الوفاء بالتزامات الأداء). وفيما عدا ذلك من الحالات، يتم إثبات رسوم الخدمات ضمن العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم إثبات رسوم الارتباطات على مدى فترة الارتباط.

يتم إثبات مصاريف الرسوم والعمولات التي ترتبط مباشرة بالمعاملات والخدمات المصرفية كمصروفات عند اكتمال المعاملة أو استلام الخدمة.

توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عند الإقرار بأحقية استلامها.

دخل / (خسارة) الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل، صافي

يتعلق صافي الدخل / (الخسارة) من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل و يشمل جميع التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة، والأرباح، وتوزيعات الأرباح، وفروق تبادل العملات الأجنبية.

ز) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1. تصنيف وقياس الموجودات المالية

يعتمد تصنيف وقياس الأدوات المالية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9 على عمليات تقويم أساسية وهي: تقييم نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية.

تقييم نموذج الأعمال

- يقوم المصرف بتقييم هدف لنموذج الأعمال على مستوى كل محفظة كون ذلك يعكس أفضل السبل لمعرفة طريقة إداره الأعمال وتوفير المعلومات المتعلقة بها للإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتوجب مراعاتها عند التقييم:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والعمل بتلك السياسات على أرض الواقع. وعلى وجه الخصوص، يتم مراعاة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية، أو الحفاظ على معدل عائد محدد، مطابقه مدة بقاء الموجودات المالية مع مدة المطلوبات المالية التي تلك الموجودات، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة والتقارير المتعلقة بها لإدارة المصرف؛
 - المخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الأعمال (وكذلك الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إداره تلك المخاطر ؛
 - كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات التي تدار أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛
 - تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب مثل هذه المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات لا يعتد بها بشكل منفصل عن باقي العوامل، ولكن يعتد بها كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن من قبل المصرف لإدارة الموجودات المالية وتحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة معقولة دون أخذ سيناريو "أسوأ الحالات" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. عند تحققت تدفقات نقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة مختلفة عن توقعات المصرف الأصلية، فإن المصرف يغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال.

تقاس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول والتي يقيم أداؤها على أساس قيمتها العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لم يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل -فقط- دفعات من المبلغ الأصلي والعائد

لأغراض هذا التقييم، فإن "المبلغ الأصلي" هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويمثل "العائد" القيمة الزمنية للأموال، والائتمان وغيرها من مخاطر التمويل الأساسية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فتره معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، إضافة إلى عامل هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعائد، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية تتضمن شرط تعاقدي يمكن أن يؤدي إلى تغيير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث في حال عدم استيفاء شرط محدد، وعند إجراء التقييم، يأخذ المصرف ما يلي في الاعتبار:

- الاحداث الطارئة التي من شأنها ان تغير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية؛
- عوامل الرافعة المالية؛
- شروط الدفع المعجل والتمديد؛
- الشروط التي تحد من قدرة المصرف على المطالبة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (مثل الترتيبات المتعلقة بموجودات بدون حق الرجوع)؛
- العوامل التي تعدل المقابل للقيمة الزمنية للأموال -على سبيل المثال إعادة التسعير الدورية لمعدلات الربح.

بناءً على عمليات التقييم المذكورة أعلاه، يتم تصنيف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي على أنها موجودات مالية تقاس إما بالتكلفة المستنفذة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة:

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة إذا استوفت كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها ضمن الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- تم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية،
 - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط - دفعات من المبلغ الأساس والعائد على المبلغ الأساس القائم.
- بوجه عام، فإن تمويل العملاء، والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والمرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي، وبعض الاستثمارات في الصكوك مؤهلة لقياسها بالتكلفة المستنفذة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس الصكوك والأدوات المشابهة لها ضمن الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يتم إدراجها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الهدف من الاحتفاظ بتلك الموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -فقط - دفعات من المبلغ الأساس والعائد على المبلغ الأساس القائم.

أدوات حقوق الملكية:

عند الإثبات الأولي، للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقتناة لأغراض المتاجرة، يحق للمصرف اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة، بشكل لا رجعة فيه، ضمن التغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم اختيار عرض التغيرات اللاحقة لكل استثمار على حدة.

يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بقيمتها العادلة، ويتم إثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في قيمتها العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. فيما يتم إثبات عوائد الاستثمارات ومكاسب وخسائر تبادل العملات في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

يتم إثبات جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. عند الإثبات الأولي يتم تصنيف الموجودات المالية إما أنها استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو موجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة هي التي تم شرائها أساساً لغرض البيع على المدى القصير.

إضافة إلى ذلك يمكن للمصرف، عند الإثبات الأولي، وبشكل لا رجعة فيه تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي تنطبق عليها أيضاً متطلبات الإدراج ضمن الموجودات بالتكلفة المستنفذة أو المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بخلاف ذلك إذا كان القيام بذلك سيقصد من التفاوت المحاسبي أو سيخففه بشكل جوهري.

تعرض "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغييرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة التي تنشأ فيها تلك التغييرات. لا يتم إضافة تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بل يتم إدراجها كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة. يعرض دخل توزيعات الأرباح الناتج من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ضمن "المكاسب/(الخسائر) من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي" في قائمة الدخل الموحدة. بعد الإثبات الأولي، لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية باستثناء في الفترة التي يقوم فيها المصرف بتغيير نموذج أعماله التي يدير بموجبها تلك الموجودات المالية.

II. تصنيف وقياس المطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف مطلوباته المالية، بخلاف الضمانات المالية والتعهدات الائتمانية، كمطلوبات تقاس بالتكلفة المستنفذة. يتم احتساب التكلفة المستنفذة بعد الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة علي الأموال والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعلي للمطلوبات المالية. تقاس الضمانات المالية والتزامات التمويل بالقيمة الأعلى للتكلفة المستنفذة أو مخصص انخفاض القيمة.

III. إلغاء إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية:

يقوم المصرف بإلغاء إثبات الموجودات المالية عند:

- انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
- عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري، أو
- في الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري، مع عدم إمكانية الاحتفاظ بالسيطرة على تلك الموجودات المالية.

عند إلغاء إثبات أصل مالي، يثبت في الأرباح والخسائر الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المحددة لمجموعة الأصول المستبعدة)، ومجموع كل من: (1) المبلغ المقابل المستلم (بما في ذلك قيمة أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزامات جديدة تم التعاقد بها)، إضافة إلى (2) أي أرباح وخسائر متراكمة سبق إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، فإن الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتعلق باستثمارات في أدوات حقوق ملكية لن يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء إثبات هذه الاستثمارات.

المطلوبات المالية:

يقوم المصرف بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو عند إلغائها، أو عند انتهاء مدتها.

IV. تعديلات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية:

في حال تعديل الشروط التعاقدية للموجودات المالية، يقوم المصرف بتقييم أثر هذا التعديل على التدفقات النقدية للموجودات المالية ومدى كونه أدى لاختلافها بشكل كبير. في حال اختلاف التدفقات النقدية بشكل كبير، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات المالية الأصلية تعتبر غير نافذة. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية والاعتراف بالموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

في حال لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة بالتكلفة المستنفذة مختلفة اختلافاً كبيراً، فإن التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. وفي هذه الحالة، يعيد المصرف احتساب المبلغ الإجمالي الدفترية للأصل المالي ويعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل المبلغ الإجمالي الدفترية كمكسب أو خسارة في قائمة الدخل. أما في حال كون هذا التعديل قد تم بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، فإن المكسب أو الخسارة يعرض مع خسائر انخفاض القيمة، وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها ضمن الدخل من الاستثمار والتمويل.

المطلوبات المالية:

يقوم المصرف بإلغاء المطلوبات المالية عند تعديل شروطها واختلاف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة اختلافاً كبيراً. وفي هذه الحالة، يتم إثبات مطلوبات مالية جديدة بالقيمة العادلة وفقاً للشروط المعدلة. يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفترى للمطلوبات المالية الملغاة والمطلوبات المالية الجديدة وفق الشروط المعدلة في قائمة الدخل الموحدة.

7. قياس القيمة العادلة

يقيس المصرف أدواته المالية، مثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية. كما تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية الدرجة بالتكلفة المستنفذة في الإيضاح رقم 32.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أحد الموجودات أو دفعه لتحويل أحد الالتزامات في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن صفقة بيع الموجودات أو تحويل أحد المطلوبات تمت وفقاً للآتي:

- في سوق رئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حال عدم توفر سوق رئيسية، فيجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر نفعاً متاحاً للمصرف.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، علي افتراض أن المتعاملين في السوق يتصرفون بما يحقق لهم أفضل مصالح اقتصادية.

وفقاً لطبيعة المعاملات، يستخدم المصرف تقنيات التقييم الأكثر ملائمة والتي تتوافر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعزيز استخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة، والتقليل من الاعتماد على المدخلات غير القابلة للملاحظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يفصح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية يتم تصنيفها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو مبين في الإيضاح رقم 32.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، يحدد المصرف ما إذا كانت عمليات التحويل قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي عن طريق إعاده تقييم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر ذات أهمية لقياس القيمة العادلة بشكل عام) بتاريخ إعداد القوائم المالية. ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام المصرف بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

ح) التمويل

تنشأ الموجودات المالية أو يتم شراؤها من قبل المصرف بمبالغ ثابتة أو ممكن تحديدها، ويتم إثباتها عندما يتم تحويل المدفوعات فعلياً، كما يتم الغائها من السجلات في حالة السداد، أو عندما تباع أو تستبعد، أو عند انتقال جميع المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية.

تثبت كافة عمليات التمويل، مبدئياً، بالقيمة العادلة شاملة تكاليف الشراء، و تقاس لاحقاً بالتكلفة المستنفذة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

يشمل التمويل بشكل أساسي منتجات المرابحة، والإجارة، والمشاركة والبيع الآجل، و فيما يلي تعريف بهذه المنتجات:

- **المرابحة:** هي عبارة عن اتفاقية يبيع بموجبها المصرف إلى العميل بضاعة أو أصل تم شراؤه أو حيازته، و يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش الربح المتفق عليه بين المصرف و العميل.
- **الإجارة:** هي عبارة عن اتفاق يكون فيه المصرف مؤجراً لأصل يملكه حيث يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناءً على وعد منه باستئجار الأصل بإيجار متفق عليه ولمدة معينة، يمكن أن تنتهي الإجارة إما بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر بقيمة متفق عليها أو الغاء عقد الإجارة واستعادة حيازة الأصل.
- **المشاركة:** هي اتفاق بين المصرف و العميل للمشاركة في مشروع استثماري أو تملك عقار محدد ينتهي بنقل ملكية كامل الاستثمار أو العقار إلى العميل، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر طبقاً لشروط الاتفاق.
- **البيع الآجل:** هو اتفاق بين المصرف و العميل يبيع بموجبه المصرف بالأجل إلى العميل بضاعة أو أصل محدد بسعر متفق عليه.

ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بإثبات مخصصات انخفاض القيمة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) للموجودات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويشمل هذا بشكل أساسي معاملات التمويل، الاستثمارات التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (بخلاف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، الإيداعات بين البنوك، والضمانات المالية، مستحقات الإجارة، التعهدات الائتمانية.

لا يتم إثبات خسائر انخفاض في قيمة الاستثمارات بأدوات حقوق الملكية.

يقيس المصرف مخصصات الخسائر بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل، باستثناء ما يلي، حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة له لفترة 12 شهراً:

أ) الموجودات المالية صفت منخضة المخاطر الائتمانية في تاريخ إعداد القوائم المالية؛

ب) الموجودات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية زيادة كبيرة منذ الإثبات الأولي لها.

يعتبر المصرف ان الموجودات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخضة عندما يكون تصنيف مخاطرها الائتمانية معادلاً للتصنيف المتعارف عليه عالمياً بمستوى "استثمارات من الدرجة الأولى". يعتبر المصرف أن تعرضاته الائتمانية مع البنوك والمؤسسات المالية واستثماراته في الصكوك ذات مخاطر ائتمانية منخفضة حيث أنها تقع ضمن نطاق التصنيف المتعارف عليه عالمياً بمستوى "استثمارات من الدرجة الأولى" من حيث جودة الائتمان.

تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة التي قد تنتج عن تعثرات السداد المحتملة لأي من الأدوات المالية على مدى 12 شهراً من تاريخ القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة تمثل تقدير مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو الآتي:

- الموجودات المالية غير منخضة القيمة الائتمانية بتاريخ إعداد القوائم المالية: بقياس القيمة الحالية لجميع أوجه النقص في النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها)؛
- الموجودات المالية منخضة القيمة الائتمانية بتاريخ إعداد القوائم المالية: وتمثل القيمة الحالية للنقص في التدفقات النقدية من خلال قياس الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في المستقبل؛
- تعهدات الإقراض غير المسحوبة: على أساس القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف في حال سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف الحصول عليها؛ و
- عقود الضمانات المالية: على أساس المدفوعات المتوقعة لسداد المبالغ المستحقة مخصوماً منها أي مبلغ يتوقع المصرف استرداده.

فيما يلي أهم المدخلات الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- احتمالات التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرضات للتعثر (EAD)

بوجه عام، تستمد المؤشرات المذكورة أعلاه من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً، ومن خلال بيانات تاريخية أخرى تم تعديلها للحصول على توقعات مستقبلية. يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية إلى المراحل الثلاث الآتية وفقاً لمنهجية المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9:

- **المرحلة 1: الموجودات العاملة:** وهي الموجودات المالية التي لم تتدهور جودتها الائتمانية بشكل ملحوظ منذ نشأتها. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة لتلك الموجودات على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.
- **المرحلة 2: الموجودات ضعيفة الأداء:** وهي الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بشكل كبير في منذ نشأتها. يتم إجراء تقييم لجودتها الائتمانية من خلال مقارنة المدة المتبقية لاحتمالات التعثر كما في تاريخ التقرير مع المدة المتبقية لاحتمالات التعثر التي تم تقديرها عند الإثبات الأولي للتعرض المالي (تعديل حيثما كان مناسباً لعرض التغيرات ذات العلاقة عند السداد المبكر). يتم تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة لتلك الموجودات على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.
- **المرحلة 3: الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية:** بالنسبة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها فعلياً، يثبت المصرف مخصص الانخفاض في القيمة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

كما يأخذ المصرف في الاعتبار معلومات التوقعات المستقبلية عند تقييمه للتهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ نشأتها بالإضافة إلى قياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن معلومات التوقعات المستقبلية عناصر مثل عوامل الاقتصاد الكلي والتوقعات الاقتصادية الأخرى التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الداخلية والخارجية. لتقييم مجموعة من النتائج المحتملة، سيقوم المصرف بإعداد عدة سيناريوهات مختلفة. لكل سيناريو سيقوم المصرف بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة ووضع أوزان مرجحة لاحتمالات بغرض تحديد مخصص الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية:

يقوم المصرف عند إعداد أي قوائم مالية، بتقييم ما إذا كانت القيمة الائتمانية للموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المستنفذة وموجودات أدوات الدين المالية المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت. يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عندما يطرأ حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل المالي في المستقبل.

تشتمل الأدلة على انخفاض قيمة الأصل المالي على العوامل الآتية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبات مالية كبيرة لدى المقرض أو المصدر؛
- عدم الوفاء بالعقد مثل التعثر في السداد أو وجود مبالغ مستحقة غير مدفوعة؛
- أعاده هيكله التمويل أو السلف من قبل المصرف بشروط لا يعمل بها المصرف في خلاف ذلك من الحالات؛
- احتمال إفلاس المقرض أو دخوله في إجراءات أعاده الهيكلة المالية؛ أو
- اختفاء سوق نشطه للتداول بسبب صعوبات مالية.

بوجه عام، يعتبر القرض الذي أعيد التفاوض عليه بسبب تدهور حاله المقرض منخفض القيمة ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً مع عدم وجود مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الأفراد المتأخرة لفترة 90 يوماً أو أكثر تعتبر منخفضة القيمة.

عند اجراء تقييم لتحديد ما إذا كانت القيم الائتمانية للاستثمارات في الصكوك السيادية قد انخفضت، يأخذ المصرف العوامل الآتية في الاعتبار:

- تقييم السوق لجدارتها الائتمانية والذي ينعكس على معدل عوائد الصكوك.
- تقييمات الجدارة الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني.
- قدره الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار صكوك جديد.
- احتمالات إعادة هيكلة الصكوك، مما قد يؤدي إلى تكبد ملاك الصكوك لخسائر عبر الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.
- آليات الدعم الدولية المتواجدة لتقديم الدعم اللازم بوصفها "المقرض الأخير" للدولة، هذا بالإضافة إلى توجه الحكومات والوكالات، والذي ينعكس عادة في التصريحات العامة، لاستخدام تلك الآليات. يشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات وبمعزل عن التوجهات السياسية، وعن ما إذا كانت هناك قدره علي الوفاء بالمعايير المطلوبة.

إعادة هيكله الموجودات المالية

في حال تم إعادة التفاوض بشأن شروط الموجودات المالية أو تم تعديلها أو في حال تم استبدال أحد الموجودات المالية الحالية بأصل مالي آخر بسبب وجود صعوبات مالية واجهها المقرض، فيتم عندئذ تقييم ما إذا كان يتوجب إلغاء إثبات الأصل المالي ويتم خسائر الائتمان المتوقعة على النحو الآتي:

- في حال كون عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء إثبات أحد الموجودات الحالية، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل تدرج في احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- في حال كون عملية إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات الحالية، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد تعامل باعتبارها التدفق النقدي النهائي من الموجودات المالية الموجودة وقت إلغاء الاعتراف بها. يدرج هذا المبلغ عند احتساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة والتي يتم خفض قيمتها اعتباراً من التاريخ المتوقع الغاء الاعتراف بها وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام سعر العائد الفعلي للموجودات المالية القائمة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو الآتي:

- للموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المستنفذة: تعرض كمبلغ مخصوم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- لتعهدات الإقراض وعقود الضمانات المالية: تعرض بوجه عام كمخصصات انخفاض قيمة والذي يعرض ضمن المطلوبات الأخرى؛
- في حال كون الأداة المالية تتضمن عناصر تسهيلات مسحوبة وعناصر غير مسحوبة في نفس الوقت، ولا يمكن للمصرف تحديد قيمة خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بتعهدات الإقراض بمعزل عن المكونات الأخرى المسحوبة: فيقوم المصرف بعرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المجمعة لكلا العنصرين، كمبلغ مخصوم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. ويعرض أي مبلغ فائض من مخصص الخسائر عن المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص خسائر ضمن المطلوبات الأخرى؛
- فيما يخص الصوك والأدوات المالية المماثلة التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: فيتم إثبات أي مخصص خسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تمثل قيمتها العادلة، ولكن يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة.

شطب المبالغ المتعثرة

تشطب الموجودات المالية (اما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد قيمتها. غير أن الموجودات المالية المشطوبة يمكن ان تظل خاضعة لمتابعة التحصيل النظامية وإجراءات المصرف المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة. في حال كون المبلغ المشطوب أعلى من مخصص الخسارة المتراكمة، فإن الفرق يعالج أولاً بإضافته إلى المخصص ومن ثم يستخدم في معالجة إجمالي القيمة الدفترية. تقيد أي مبالغ مستردة لاحقاً لحساب خسائر الائتمان.

ج) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والإطفاء وخسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). لا يتم استهلاك الأراضي. يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عند توقع تدفقات لفوائد اقتصادية مستقبلية للمصرف مقابل هذه النفقات. يتم قيد تكلفة الإصلاحات والصيانة الاعتيادية على المصروفات عند تكبدها. ويتم استهلاك وإطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المتوقعة للموجودات على النحو الآتي:

المباني	33 سنة
الأثاث والمعدات (يشمل الموجودات غير الملموسة)	5 - 10 سنوات
تحسينات المباني المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر
موجودات حق الاستخدام	على مدى فترة الإيجار

ويتم بتاريخ إعداد القوائم المالية، مراجعة القيم المتبقية وطرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم تعديلها إن لزم الأمر. ويثبت استهلاك الموجودات اعتباراً من تاريخ إضافة الأصل (عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام) وحتى تاريخ استبعاده. يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية. تدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف الى عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية على الفور إلى المبلغ القابل للاسترداد، وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد.

ك) العقارات الأخرى

يؤول للمصرف، خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للتمويل المستحق. تعتبر هذه العقارات موجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الاثبات الأولي، بصافي القيمة الدفترية للتمويل المستحق أو بالقيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع. لا يتم احتساب أي استهلاك لهذه العقارات.

وبعد الاثبات الأولي لها، يتم تحميل أي انخفاض في القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع على قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات أي مكاسب لاحقة لإعادة التقييم بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف بيع هذه الموجودات بحيث لا تتجاوز الانخفاض المتراكم لها في قائمة الدخل الموحدة. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

تقييم الضمانات

للتقليل من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، يسعى المصرف إلى استخدام ضمانات، حيثما كان ذلك ممكناً. تأتي هذه الضمانات بأشكال مختلفة مثل النقد والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمان والعقارات والمستحقات والمخزونات وغيرها من الموجودات غير المالية بالإضافة إلى التحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المعاوضة. لا يتم تسجيل هذه الضمانات في قائمة المركز المالي للمصرف، ما لم تؤول ملكيتها للمصرف، غير أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. بوجه عام، تقييم الضمانات، بالقيمة الأدنى وقت الحصول عليها أو عند إجراء إعادة التقييم الدوري لها. ومع ذلك، فإن بعض الضمانات، على سبيل المثال، النقدية أو الأوراق المالية المتعلقة بهوامش أرباح، يتم تقييمها بشكل يومي.

حيثما كان ذلك ممكناً، يستخدم المصرف بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. وتقدر الموجودات المالية الأخرى التي لا تتمتع بقيمة سوقية قابلة للتحديد بسهولة باستخدام نماذج تقييم خاصة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، استناداً على البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل سماسة الرهن العقاري، أو على أساس الأرقام القياسية لأسعار المساكن.

الضمانات المستعادة

تقتضي سياسة المصرف تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الموجودات المستعادة في عملياته الداخلية أو بيعها. تحول الموجودات التي قرر المصرف الاستفادة منها في العمليات الداخلية إلى فئة الموجودات المماثلة لها بقيمة استعادتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون أيهما أقل. وتحول الموجودات التي قرر المصرف بيعها كخيار أفضل إلى الموجودات المحتفظ بها للبيع وتسجل بقيمتها العادلة (إذا كانت موجودات مالية)، وبالقيمة العادلة بعد خصم تكلفه البيع للموجودات غير المالية في تاريخ استعادتها، وفقاً لسياسة المصرف.

في نطاق النشاط المعتاد للمصرف، لا يتم استعادة ممتلكات أو موجودات أخرى في المحفظة المتعلقة بالأفراد، ولكن يتم الاستعانة بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال، غالباً عبر مزاد علني، بغرض تسوية الديون المستحقة. ويعاد أي فائض من الأموال إلى العملاء/المدنيين. وعليه لا يتم تسجيل العقارات السكنية الخاضعة لعمليات الاستعادة القانونية في قائمة المركز المالي الموحدة.

ل) الضمانات المالية وتعهدات الإقراض

يقوم المصرف خلال دورة أعماله العادية، بإصدار ضمانات مالية (تتكون من اعتمادات مستندية، وضمونات وقبولات) وتعهدات ائتمانية. إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المصرف القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض الجهة المتكبدة لخسائر ما نتيجة إخفاق مقترض معين في الوفاء بعملية السداد عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة دين ما. كما أن التعهدات الائتمانية هي عبارة عن التزامات مؤكدة لتقديم قروض بموجب شروط وأحكام محددة سلفاً. يتم في الأصل قياس الضمانات المالية الصادرة أو التعهدات لتقديم قروض بمعدلات عمولة أقل من المعدلات السائدة في السوق بالقيمة العادلة، ويتم استنفاد القيمة العادلة الأولية على مدى مدة الضمان أو التعهدات. ويتم لاحقاً قياسها بالقيمة المستنفذة أو مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة أيهما أعلى. لم يقيم المصرف بإصدار أي تعهدات إقراض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالنسبة لتعهدات الإقراض الأخرى يقوم المصرف بإثبات مخصص خسائر بشأنها. يتم إثبات أي زيادة في الإلتزام المتعلق بالضمان المالي "كمخصص انخفاض في قيمة التمويل" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن " اتعاب خدمات مصرفية، صافي " بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

يتم قياس الارتباطات الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالنسبة للفقرة التي تشمل كلاً من الارتباطات التمويلية وغير المسحوبة والتي لا يمكن تحديدها بوضوح، يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مع مخصص الخسارة للتمويل.

م) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المصرف التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ويكون من المرجح أن يتم استخدام موارد المصرف المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية هذا الإلتزام.

ن) محاسبة عقود الإجارة (الإيجارات)

عندما يكون المصرف هو المؤجر

عند تأجير الموجودات بموجب عقد (إجارة)، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويفصح عنها ضمن بند "التمويل". يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كدخل غير محقق من التمويل. يتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار على أساس صافي الاستثمار، باستخدام طريقة العائد الفعلي، والتي تظهر كمعدل عائد ثابت.

عندما يكون المصرف هو المستأجر

عند الإثبات الأولي لأي عقد، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار، أو يتضمّن إيجاراً. ويكون العقد إيجاراً، أو يتضمّن إيجاراً، إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجود محدد لفته من الزمن نظير مقابل محدد. يتم تحديد السيطرة إذا كانت معظم الفوائد تندفق إلى المصرف ويمكن للمصرف توجيه استخدام هذا الأصل. عند تحرير أو عند إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عنصر الإيجار، يخصص المصرف المقابل في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار على أساس سعر كل عنصر قائم بحد ذاته. غير أنه بالنسبة لعقود الإيجار المتعلقة بأرض ومبنى والتي يكون فيها المصرف مستأجراً، فقد اختار المصرف عدم فصل المكونات غير المؤجرة والتعامل مع المكونات الإيجارية وغير الإيجارية باعتبارها مكوناً واحداً للإيجار.

موجودات حق الاستخدام

يطبق المصرف نموذج "التكلفة"، وقياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة؛

- (1) مخصوماً منه أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة؛ و
- (2) الأخذ في الاعتبار جميع التعديلات الناتجة عن أعاده القياس للالتزامات للإيجار

بوجه عام، فإن موجودات حق الاستخدام تكون مساوية للالتزام للإيجار، إلا أنه في حال وجود تكاليف إضافية مثل تكاليف إعداد الموقع، والدفعات غير القابلة للاسترداد، ورسوم التقديم، وغيرها من النفقات المتعلقة بالمعاملات، فيتوجب أن تضاف هذه التكاليف إلى قيمة موجودات حق الاستخدام. يتم لاحقاً استهلاك موجودات حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ الإثبات حتى التاريخ الأقرب لأي من نهاية فترة العمر الإنتاجي للأصل أو نهاية فترة الإيجار. يحدد العمر الإنتاجي المتوقع لموجودات حق الاستخدام على نفس الأساس الذي يحدد به العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات.

التزام الإيجار

عند الإثبات الأولي، يسجل التزام الإيجار بالقيمة الحالية لجميع المدفوعات المتبقية إلى المؤجر، مخصومة باستخدام معدل العائد الضمني في عقد الإيجار، أو في حال تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم استخدام معدل الاقتراض التراكمي في المصرف. وبوجه عام، يستخدم المصرف معدل الاقتراض التراكمي باعتباره سعر الخصم.

بعد الإثبات الأولي، يقيس المصرف التزام الإيجار عن طريق:

- (1) زيادة المبلغ الدفترتي ليعكس الفائدة على التزام بالإيجار
- (2) تخفيض المبلغ الدفترتي ليعكس مدفوعات الإيجار التي تمت؛
- (3) أعاده قياس المبلغ الدفترتي ليشمل تعديلات أعاده التقييم أو التأجير. وتقاس التزامات الإيجار بالتكلفة المستنفذة باستخدام طريقه معدل العائد الفعلي. يعاد القياس عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في المؤشر أو معدل العائد، وفي حال وجود تغيير في تقديرات المصرف للمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو في حال قام المصرف بتغيير تقييمه المتعلق بممارسه خيار الشراء أو التمديد أو إنهاء العقد.

عندما يعاد قياس التزام بالإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل للمبلغ الدفترتي لموجودات حق الاستخدام، أو تسجل في الأرباح أو الخسائر في حال كان المبلغ الدفترتي لموجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته إلى صفر.

الإيجارات قصيرة الأجل والإيجارات ذات القيمة المنخفضة

اختار المصرف عدم إثبات التزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة ضمن موجودات حق الاستخدام، بما في ذلك معدات الحاسب الآلي. ويقوم المصرف بإثبات مدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(س) النقد وما يماثله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يعرف "النقد وما يماثله" بأنه تلك المبالغ المدرجة في النقد في الصندوق والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الوديعة النظامية. كما يشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء، والتي لا تتعرض لمخاطر ذات أهمية في تغير قيمتها.

(ع) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل بقيمة غير مخفضة وتستنفد على مدى فترة تقديم الخدمة. ويتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ المتوقعة دفعها مقابل الحوافز النقدية قصيرة الأجل أو برامج الدفعات على أساس الأسهم في حال وجود التزامات قانونية حالية أو متوقعة على المصرف لدفع تلك المبالغ مقابل خدمات سبق تقديمها للمصرف مع وجود إمكانية لتقدير تلك المبالغ على نحو موثوق.

(ف) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفق اسس إكتوارية طبقاً لأحكام نظام العمل السعودي. يتم ادراج هذه المبالغ ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

يمثل الالتزام المثبت القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة مخصصة للعائد على السندات الحكومية التي لها شروط مقارنة للالتزام المعني. يتم احتساب التزام المكافأة المحددة سنوياً من قبل خبراء إكتواريين مستقلين باستخدام طريقة وحدة الأثمان المتوقعة.

إن مكاسب وخسائر إعادة القياس الناتجة من تعديلات سابقة ونفقات في الافتراضات الإكتوارية يتم إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الأخر.

(ص) الزكاة

لقد تم تعديل أسس الإعداد للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م لتتوافق مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الصادرة بتاريخ 17 يوليو 2019م، حيث كانت الزكاة تثبت سابقاً ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة بموجب تعميم المؤسسة رقم 381000074519 وتاريخ 11 أبريل 2017م. بموجب التعليمات الصادرة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019م، يتوجب الاعتراف بالزكاة ضمن قائمة الدخل الموحدة، وعليه قام المصرف باحتساب أثر هذا التغيير في المعالجة المحاسبية للزكاة بأثر رجعي، كما تم الإفصاح عن أثر التغيير المذكور أعلاه على القوائم المالية الموحدة ضمن الايضاح رقم 22.

يخضع المصرف للزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة الدخل، ويتم إثبات مصروفات الزكاة في قائمة الدخل الموحدة. قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل بإصدار معايير جديدة لاحتساب الزكاة اعتباراً من 1 يناير 2019م. تم إثبات الاستحقاقات المتعلقة بالزكاة للفترة حتى 31 ديسمبر 2019م. تختلف الزكاة عن ضريبة الدخل من حيث المبدأ، وعليه لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة للزكاة.

(ق) أسهم الخزينة

تثبت أسهم الخزينة بالتكلفة وتعرض كبند مخصص من حقوق الملكية بعد تعديلها لتشمل جميع تكاليف تملك تلك الأسهم، وتوزيعات الأرباح، وأرباح أو خسائر بيع الأسهم. يتم إثبات هذه الأسهم بمبلغ يعادل المبلغ المدفوع لاحقاً بعد شرائها. تم الحصول على هذه الأسهم من قبل المصرف بعد موافقه مؤسسة النقد العربي السعودي، بغرض الوفاء بالتزامات المصرف المتعلقة بخطط الدفعات على أساس الأسهم الخاصة بالموظفين.

(ر) خدمات ادارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات ادارة الاستثمار لعملائه من خلال الشركة التابعة له ويشمل ذلك إدارة بعض صناديق الاستثمار. يعتمد قياس مدى سيطرة المصرف على مثل تلك الصناديق الاستثمارية عادةً على احتساب إجمالي الحقوق الاقتصادية للمصرف في تلك الصناديق (ويشمل ذلك استثمار المصرف، وأي أرباح مستحقة وأتعاب إدارة متوقعة)، وكذلك قدرة المستثمر على استبعاد مدير الصندوق.

وعلى ضوء نتائج القياس المذكور أعلاه، فإن المصرف يتصرف بصفته وكلياً عن جميع المستثمرين في جميع الحالات وبناءً على ذلك لا يتم توحيد القوائم المالية لتلك الصناديق.

ويتم الإفصاح عن الاتعاب المكتسبة ضمن قائمة الدخل الموحدة، وتدرج حصة المصرف في هذه الصناديق ضمن "الاستثمارات، صافي" في قائمة المركز المالي الموحدة.

لا يتم معاملة أي أصول يحتفظ بها المصرف على سبيل الأمانة أو بصفته وكيلًا كموجودات للمصرف، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية للمصرف.

ش) الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك

يتم الإثبات الأولي للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالتكلفة ويتم لاحقاً المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية. الشركة الزميلة هو المنشأة التي يمارس المصرف تأثيراً كبيراً عليها (ولكن ليس بدرجة السيطرة)، على سياساتها المالية والتشغيلية والتي هي ليست شركة تابعه ولا مشروع مشترك. أما المشروع المشترك هو الكيان الذي يمارس عليه المصرف سيطرة مشتركة.

وبموجب طريقة حقوق الملكية، تثبت الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في قائمة المركز المالي بالتكلفة ويضاف لها أي تغييرات على حصة المصرف في صافي موجودات الشركة الزميلة/المشروع المشترك بعد تاريخ الاستحواذ. تعرض حصة المصرف في الأرباح التي تحققها الشركة الزميلة والمشروع المشترك في قائمة الدخل الموحدة.

تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المصرف في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند وجود أي تغييرات مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين للشركة الزميلة، يقوم المصرف بإثبات حصته في تلك التغييرات والإفصاح عنها (عندما يكون ذلك ملائماً) في قائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة. يتم إستبعاد المكاسب غير المحققة من المعاملات بقدر حصة المصرف في ملكية الشركة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تعطي تلك المعاملات دليلاً على وجود انخفاض محوّل في قيمة الموجودات. تظهر حصة المصرف في أرباح الشركة الزميلة في قائمة الدخل الموحدة. ويمثل هذا الربح ربح استثمارات المساهمين في الشركة الزميلة، وبالتالي، فهو يعبّر عن الربح بعد خصم الضرائب والخصم غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس فترة القوائم المالية المعدّة من قبل المصرف. عند الضرورة، تُجرى بعض التعديلات لجعل السياسات المحاسبية المستخدمة متوافقة مع سياسات المصرف.

بعد الإثبات الأولي للاستثمارات بطريقه حقوق الملكية، يقوم المصرف لاحقاً بتاريخ إعداد أي قوائم مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، يحتسب المصرف مقدار الانخفاض في القيمة باعتباره الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد من الاستثمار في الشركة الزميلة/المشروع المشترك والقيمة الدفترية للاستثمار، ويتم إثبات الفرق في "حصة المصرف من الربح/الخسارة من الشركة الزميلة/المشروع المشترك" في قائمة الدخل الموحدة.

ت) الدفعات على أساس الأسهم

يقدم المصرف لموظفيه المؤهلين نوعين من البرامج التحفيزية المحسوبة على أساس الأسهم وفقاً لضوابط محددة، وفيما يلي وصفاً موجزاً لتلك البرامج حسب ما هو معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي:

برنامج مشاركة الموظفين بالأسهم (ESPS)

وفقاً لأحكام برنامج مشاركة الموظفين بالأسهم، يقدم المصرف لموظفيه المؤهلين خيار تملك الأسهم، وبسعر شراء محدد مسبقاً في تاريخ المنح، ويتم استقطاع قيمة الأسهم من راتب الموظف المشترك في البرنامج خلال فترة الاستحقاق على أساس شهري ولمدة ثلاث سنوات، وعند اكتمال فترة الاستحقاق وفي حال قرار الموظف بعدم رغبته بتفجيل خيار تملك الأسهم فإنه يحق للموظف استرداد مبالغ اشتراكه إضافة إلى أي عوائد استثمار متعلقة بها.

برنامج منح الأسهم للموظفين (ESGS)

وفقاً لأحكام برنامج منح الأسهم للموظفين، يمنح المصرف لموظفيه المؤهلين أسهماً خلال فترات استحقاق تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات. يقوم المصرف بتاريخ المنح المحدد بتحويل الأسهم المخصصة للموظفين.

تقاس تكلفة الأسهم في هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ المنح، حيث ترى إدارة المصرف أن القيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مقارنة بقيمتها السوقية.

يتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشروط خدمة الاشتراك في البرنامج والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظف المشترك امتلاك تلك الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية التي يتم إثباتها بموجب هذه البرامج بتاريخ إعداد القوائم المالية منذ بداية البرامج وحتى تاريخ الاستحقاق لتعكس أثر ما تم إكماله من فترة الاستحقاق مع أفضل التقديرات من قبل المصرف لعدد الأسهم التي تستحق في نهاية البرنامج. وتمثل المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الموحدة في فترة التقرير الحركة في المصاريف التراكمية في بداية ونهاية الفترة.

4 - نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
2,209,434	2,354,284	نقد في الصندوق
5,056,731	5,559,950	وديعة نظامية
-	59,000	إيداعات سوق المال
585	5,295	حسابات جارية
92,934	61,219	أخرى
7,359,684	8,039,748	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، لذا فهي لا تعد جزءاً من النقد وما يماثله.

5 - أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	إيضاح	
162,707	257,802		حسابات جارية
8,134,362	1,887,997	1.5	مربحات ووكالات مع البنوك
(3,863)	(1,530)	2.5	ي طرح منه: مخصص انخفاض القيمة
8,293,206	2,144,269		الإجمالي

1.5 جميع هذه المعاملات مع أطراف حاصلة على تقييم من وكالات التصنيف الائتمانية بدرجة تتراوح بين "إلى حد كبير خالي من مخاطر الائتمان" إلى "جودة ائتمانية جيدة جداً".

2.5 يوضح الجدول التالي تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

م 2018 خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	م 2019 خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	
6,275	3,863	الرصيد في 1 يناير
(2,412)	(2,333)	عكس القيد خلال السنة
3,863	1,530	الرصيد كما في 31 ديسمبر

6 - الاستثمارات ، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2018	2019		
1,907,707	1,912,152		مربحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي (بالتكلفة المستنفذة)
11,041,196	15,630,893	1.6	صكوك (بالتكلفة المستنفذة)
3,201,088	3,628,656	2.6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,180,148	2,254,860	3.6	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
72,776	60,128	4.6	استثمار في شركة زميلة
14,332	16,156	5.6	استثمار في مشروع مشترك
(18,069)	(25,185)	10.6	ي طرح منه: مخصص الانخفاض في القيمة
18,399,178	23,477,660		الإجمالي

1.6 بلغت القيمة العادلة للصكوك (بالتكلفة المستنفذة) كما في 31 ديسمبر 2019م 15,322 مليون ريال سعودي. (2018: 10,840 مليون ريال سعودي).

2.6 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
3,088,529	3,406,416	صكوك
112,559	222,240	أدوات حقوق ملكية
3,201,088	3,628,656	الإجمالي

قام المصرف خلال العام ببيع جزء من استثماراته في الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة أساسية بلغت 116 مليون ريال سعودي (2018م: 10 مليون ريال سعودي). إضافة لذلك، فقد بلغت قيمة الصكوك التي استحوقت خلال العام 385 مليون ريال سعودي من إجمالي محفظة الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2018م: 95 مليون ريال سعودي)، وعليه فقد قام المصرف بتحويل 8.9 مليون ريال من المكاسب غير المحققة المتعلقة بالصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

3.6 الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
52,721	59,648	أدوات حقوق ملكية
2,127,427	2,195,212	صناديق استثمارية
2,180,148	2,254,860	الإجمالي

إن جميع استثمارات المصرف المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثماراته المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تتمثل في منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4.6 الاستثمار في شركة زميلة.

يمثل الاستثمار في الشركة الزميلة حصة المصرف والبالغة 28.75% (2018م: 28.75%) في شركة الإنماء طوكيو مارين (شركة تأمين تعاوني) برأس مال مدفوع قدره 300 مليون ريال سعودي (2018م: 300 مليون ريال سعودي)، وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم (1010342537) وتاريخ 28 رجب 1433هـ (الموافق 18 يونيو 2012م).

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
78,429	72,776	الرصيد في بداية السنة
(5,653)	(12,648)	الحصة في خسائر السنة
72,776	60,128	الإجمالي

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في البيان أعلاه على أساس القيمة المعلنة كما في 31 ديسمبر 2019م بمبلغ 108 مليون ريال سعودي (2018م: 141 مليون ريال سعودي).

يمثل البيان التالي المعلومات المالية الملخصة للشركة الزميلة وفقاً لأحدث قوائم مالية معلنة.

31 ديسمبر 2018 (بآلاف الريالات السعودية) مدققة	30 سبتمبر 2019 (بآلاف الريالات السعودية) غير مدققة	
502,649	721,328	الموجودات المتداولة
578,662	814,987	إجمالي الموجودات
309,389	555,522	المطلوبات المتداولة
333,664	597,520	إجمالي المطلوبات
244,998	217,467	إجمالي حقوق المساهمين
226,495	141,344	إجمالي الإيرادات
258,241	165,844	إجمالي المصروفات

5.6 استثمار في مشروع مشترك

قام المصرف باستثمار مبلغ 25 مليون ريال سعودي (50%) في رأس مال شركة إرسال للتحويلات المالية (مشروع مشترك بين مصرف الإنماء ومؤسسة البريد السعودي)، ولاتزال الشركة في فترة بداية النشاط حيث تم تأسيس الشركة بموجب السجل التجاري رقم 1010431244 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436هـ الموافق 12 مارس 2015م ويبلغ رأسمالها المدفوع 50 مليون ريال سعودي. وبلغت حصة المصرف في دخل شركة إرسال للتحويلات المالية 1.8 مليون ريال (2018م: 0.4 مليون ريال سعودي).

6.6 تحليل الاستثمارات حسب خصائص وموقع الاستثمار

الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)		استثمارات دولية (بآلاف الريالات السعودية)		استثمارات محلية (بآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
12,120,403	17,428,996	84,335	144,583	12,036,068	17,284,413	استثمارات ذات عائد ثابت
3,898,960	3,495,280	-	-	3,898,960	3,495,280	استثمارات ذات عائد متغير
252,388	358,172	768	753	251,620	357,419	استثمارات أسهم
2,127,427	2,195,212	422,936	394,221	1,704,491	1,800,991	صناديق استثمارية
18,399,178	23,477,660	508,039	539,557	17,891,139	22,938,103	الإجمالي

7.6 تحليل الاستثمارات حسب مكونات الاستثمار

الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)		استثمارات غير متداولة (بآلاف الريالات السعودية)		استثمارات متداولة (بآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
12,120,403	17,428,996	1,006,022	8,005,328	11,114,381	9,423,668	استثمارات ذات عائد ثابت
3,898,960	3,495,280	3,862,030	3,491,378	36,930	3,902	استثمارات ذات عائد متغير
252,388	358,172	105,729	147,102	146,659	211,070	استثمارات أسهم
2,127,427	2,195,212	837,786	898,993	1,289,641	1,296,219	صناديق استثمارية
18,399,178	23,477,660	5,811,567	12,542,801	12,587,611	10,934,859	الإجمالي

8.6 تحليل الاستثمارات حسب المتعاملين

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
13,929,455	19,363,260	حكومية وشبه حكومية
1,624,336	504,656	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,845,387	3,609,744	شركات
18,399,178	23,477,660	الإجمالي

9.6 تحليل الاستثمارات حسب جودة الائتمان

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
13,929,455	19,363,260	حكومية وشبه حكومية
2,089,908	1,561,016	استثمارات من الدرجة الأولى
2,379,815	2,553,384	أسهم وصناديق استثمارية
18,399,178	23,477,660	الإجمالي

إن الاستثمارات من الدرجة الأولى هي التي تقع في نطاق " الخالية من مخاطر الائتمان " وحتى "مخاطر ائتمانية جيدة جداً" من حيث تصنيف نوعية مخاطر الائتمان.

10.6 يوضح الجدول التالي تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص انخفاض قيمة الاستثمارات

2018م الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	2019م الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً (بآلاف الريالات السعودية)	
10,882	18,069	الرصيد في 1 يناير
7,187	7,116	المحمل خلال السنة
18,069	25,185	الرصيد كما في 31 ديسمبر

7 - التمويل، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)					
التمويل، الصافي	مخصص الانخفاض في القيمة (ايضاح 1.7)	الاجمالي	التمويل غير العامل	التمويل العامل	2019
19,538,084	(568,606)	20,106,690	340,493	19,766,197	افراد
75,263,314	(2,016,152)	77,279,466	1,502,241	75,777,225	شركات
94,801,398	(2,584,758)	97,386,156	1,842,734	95,543,422	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)					
التمويل، الصافي	مخصص الانخفاض في القيمة	الاجمالي	التمويل غير العامل	التمويل العامل	2018
15,648,194	(627,933)	16,276,127	566,526	15,709,601	افراد
68,240,956	(1,673,153)	69,914,109	710,125	69,203,984	شركات
83,889,150	(2,301,086)	86,190,236	1,276,651	84,913,585	الإجمالي

يشتمل تمويل الأفراد بشكل رئيس على التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان. ويشتمل تمويل الشركات بشكل رئيس على التمويل التجاري.

يتضمن صافي التمويل، منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة، وبشكل رئيس معاملات المرابحة التي بلغت في 31 ديسمبر 2019م 18,447 مليون ريال سعودي (2018: 12,999 مليون ريال سعودي) ، ومعاملات الإجارة بمبلغ 34,904 مليون ريال سعودي (2018: 32,707 مليون ريال سعودي) ومعاملات البيع الأجل بمبلغ 43,173 مليون ريال سعودي (2018: 40,043 مليون ريال سعودي).

1.7 حركة مخصص انخفاض قيمة التمويل

يوضح الجدول التالي تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص انخفاض قيمة التمويل:

(بالآلاف الريالات السعودية)				31 ديسمبر 2019م
الإجمالي	مخصصات الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	مخصصات الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	مخصصات الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
الأفراد				
627,933	336,388	42,308	249,237	الرصيد في بداية السنة
-	(17,066)	(12,672)	29,738	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	(3,024)	3,632	(608)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	10,440	(9,956)	(484)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
140,849	89,859	32,464	18,526	صافي المحمل على السنة
(200,176)	(200,176)	-	-	مبالغ مشطوبة
568,606	216,421	55,776	296,409	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م
الشركات				
1,673,153	579,842	682,297	411,014	الرصيد في بداية السنة
-	(4,887)	(103,452)	108,339	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	-	3,425	(3,425)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	181,755	(179,315)	(2,440)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
585,641	402,697	289,398	(106,454)	صافي (عكس القيد)/المحمل على السنة
(242,642)	(242,642)	-	-	مبالغ مشطوبة
2,016,152	916,765	692,353	407,034	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م
الإجمالي				
2,301,086	916,230	724,605	660,251	الرصيد في بداية السنة
-	(21,953)	(116,124)	138,077	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	(3,024)	7,057	(4,033)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	192,195	(189,271)	(2,924)	المحول للمخصصات الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
726,490	492,556	321,862	(87,928)	صافي (عكس القيد)/المحمل على السنة
(442,818)	(442,818)	-	-	مبالغ مشطوبة
2,584,758	1,133,186	748,129	703,443	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م

(بآلاف الريالات السعودية)				31 ديسمبر 2018م
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
الأفراد				
365,209	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
				اعادة القياس عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-9
148,327	-	-	-	
513,536	369,190	71,705	72,641	الرصيد في بداية السنة (معدل)
-	(4,473)	(38,708)	43,181	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	(3,398)	3,903	(505)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	13,296	(12,243)	(1,053)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
116,467	(36,157)	17,651	134,973	صافي المحمل/(عكس القيد) على السنة
(2,070)	(2,070)	-	-	مبالغ مشطوبة
627,933	336,388	42,308	249,237	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م
الشركات				
1,138,121	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
				اعادة القياس عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-9
341,366	-	-	-	
1,479,487	343,117	875,304	261,066	الرصيد في بداية السنة (معدل)
-	-	(79,248)	79,248	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	-	42,020	(42,020)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	240,551	(239,829)	(722)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
288,363	90,871	84,050	113,442	صافي المحمل على السنة
(94,697)	(94,697)	-	-	مبالغ مشطوبة
1,673,153	579,842	682,297	411,014	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م
الإجمالي				
1,503,330	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
				اعادة القياس عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-9
489,693	-	-	-	
1,993,023	712,307	947,009	333,707	الرصيد في بداية السنة (معدل)
-	(4,473)	(117,956)	122,429	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	(3,398)	45,923	(42,525)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	253,847	(252,072)	(1,775)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
404,830	54,714	101,701	248,415	صافي المحمل على السنة
(96,767)	(96,767)	-	-	مبالغ مشطوبة
2,301,086	916,230	724,605	660,251	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م

تشمل مخصصات الخسائر الواردة في هذه الجداول خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتمويل والارتباطات الائتمانية حيث أنه لا يمكن للمصرف فصل الجزء المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتمويل عن خسائر الائتمان المتوقعة من الارتباطات الائتمانية لهذه الأدوات المالية.

إن المبلغ التعاقدى القائم المتعلق بالموجودات المالية المشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م والتي لا تزال قابلة للنفاد يبلغ 442.8 مليون ريال سعودي (2018: 96.8 مليون ريال سعودي).

2.7 يتضمن التمويل معاملات إجارة كما يلي:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
2,845,852	9,109,359	أقل من سنة
17,281,150	12,517,680	من سنة إلى 5 سنوات
23,925,895	23,046,101	أكثر من 5 سنوات
44,052,897	44,673,140	إجمالي مديني عقود الإجارة
(11,289,272)	(9,730,650)	العائد المستقبلي غير المكتسب عن عقود الإجارة
(56,947)	(38,815)	مخصص خاص
32,706,678	34,903,675	صافي مديني عقود الإجارة

8 - الممتلكات والمعدات، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)						التكلفة
الإجمالي 2018	الإجمالي 2019	موجودات حق الاستخدام	الأثاث والمعدات	تحسينات المباني المستأجرة	الأراضي والمباني	
3,103,548	3,231,198	-	1,521,409	407,616	1,302,173	الرصيد في بداية السنة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-16 في 1 يناير 2019م
-	479,159	479,159	-	-	-	الإضافات خلال السنة المبالغ المشطوبة خلال السنة
198,456	317,963	50,652	155,699	15,416	96,196	الرصيد في نهاية السنة الاستهلاك المتراكم
(70,806)	(15,594)	(4,264)	(11,330)	-	-	الرصيد في بداية السنة المحمل للسنة المبالغ المشطوبة
3,231,198	4,012,726	525,547	1,665,778	423,032	1,398,369	الرصيد في نهاية السنة صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر، 2019
1,227,125	1,334,519	-	1,012,155	238,188	84,176	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر، 2018
178,192	273,258	87,335	133,883	35,213	16,827	
(70,798)	(8,944)	(3)	(8,941)	-	-	
1,334,519	1,598,833	87,332	1,137,097	273,401	101,003	
	2,413,893	438,215	528,681	149,631	1,297,366	
1,896,679		-	509,254	169,428	1,217,997	

تتضمن الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2019م أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 248 مليون ريال سعودي (2018م: 227 مليون ريال سعودي).

يتضمن بند الأثاث والمعدات موجودات خاصة بتقنية المعلومات كما يلي:

مجموع	غير ملموسة	المجموعي	موجودات خاصة بتقنية المعلومات
(بآلاف الريالات السعودية)			التكلفة
1,360,555	808,838	551,717	الرصيد في 1 يناير
144,329	104,367	39,962	الإضافات خلال السنة
(10,009)	-	(10,009)	المبالغ المشطوبة خلال السنة
1,494,875	913,205	581,670	الرصيد في 31 ديسمبر
			إستهلاك/اطفاء متراكم
881,241	548,043	333,198	الرصيد في 1 يناير
121,321	76,357	44,964	الإضافات خلال السنة
(7,670)	-	(7,670)	المبالغ المشطوبة خلال السنة
994,892	624,400	370,492	الرصيد في 31 ديسمبر
499,983	288,805	211,178	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019م
479,314	260,795	218,519	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018م

تعود معظم موجودات حق الاستخدام إلى إيجارات المركز الرئيسي للمصرف وفروعه ومواقع الصراف الآلي.

9- الموجودات الأخرى

2018	2019	إيضاح	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)		
40,125	893		إيجارات مدفوعة مقدماً
581,290	47,036		مخزون تمويل
442,884	487,745	1.9	عقارات أخرى
93,673	75,543		مدفوعات مقدمة أخرى
255,164	195,191		أتعاب مستحقة مقابل خدمات إدارة الأصول
46,432	-	22	مبالغ زكاة مستردة
240,505	156,065		أخرى
1,700,073	962,473		الإجمالي

1.9 تمثل عقارات مقتناة بغرض البيع وحصل عليها المصرف مقابل تسوية معاملات تمويل مستحقة من أحد العملاء. خلال السنة، حصل المصرف على عقارات تقدر قيمتها بنحو 45.1 مليون ريال سعودي مقابل تسوية معاملات تمويل مستحقة. (2018م: 46.5 مليون ريال سعودي).

10- الأرمدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2018	2019	إيضاح	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)		
6,100,926	3,224,773	1.10	استثمارات لأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
217,410	65,071		حسابات جارية
6,318,336	3,289,844		الإجمالي

1.10 – يمثل هذا الرصيد معاملات المرابحة والوكالة مع البنوك.

11 - ودائع العملاء

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	إيضاح	
53,510,669	57,962,288		ودائع تحت الطلب
35,690,291	43,069,002	1.11	استثمارات عملاء لأجل
927,178	1,031,545	2.11	أخرى
90,128,138	102,062,835		الإجمالي

1.11 "استثمارات عملاء لأجل" تمثل مرابحات و مضاربات العملاء.

2.11 "الودائع الأخرى" تمثل التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد وخطابات الضمان.

3.11 تشمل ودائع العملاء المذكورة أعلاه على ودائع بالعملة الأجنبية كما يلي:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)		
912,193	1,036,898		ودائع تحت الطلب
5,383,686	3,557,515		استثمارات عملاء لأجل
81,137	38,696		أخرى
6,377,016	4,633,109		الإجمالي

12 - مطلوبات أخرى

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	إيضاح	
343,752	1,315,050		حسابات دائنة
1,549,956	868,886		شيكات صادرة
-	416,307	1.12	التزامات الإيجار
287,044	347,217	2.24	مستحقات نهاية الخدمة
849,976	310,797		إيجارات مقبوضة مقدماً مقابل معاملات التمويل
244,428	277,985		مصاريف مستحقة
-	126,831	22	مخصصات الزكاة
204,643	179,937	16	مخصصات خسائر متعلقة بارتباطات الائتمان
313,989	198,828		أخرى
3,793,788	4,041,838		الإجمالي

1.12 المصاريف المتعلقة بالإيجار

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية الأخرى تكاليف التمويل البالغة 17.9 مليون ريال سعودي ومصروفات الإيجارات المستبعدة من احتساب التزامات الإيجارات (الإيجارات قصيرة الأجل و عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة) بمبلغ 8.2 مليون ريال سعودي.

13 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرف المصرح به، و المصدر و المدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم (2018م: 1,500 مليون سهم)، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

فيما يلي بيان بملكية رأس المال المصرف

نسبة الملكية %		
2018	2019	
10.00	10.00	صندوق الاستثمارات العامة
10.71	5.81	المؤسسة العامة للتقاعد
5.10	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
74.19	84.19	العموم وأخرى
100.00	100.00	الإجمالي

أوصى مجلس إداره المصرف بتاريخ 17 ربيع ثاني 1441 هـ الموافق 14 ديسمبر 2019م الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة قدرها 33% من رأس المال المصرف من خلال منح أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم. وبالتالي سيرتفع عدد أسهم المصرف بمقدار 500 مليون سهم ليصل إلى 2,000 مليون سهم ، وسيزيد رأس المال المصرف بمقدار 5,000 مليون ريال سعودي ليصل إلى 20,000 مليون ريال سعودي، بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية والجمعية العامة غير العادية.

14 - الاحتياطي النظامي

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يبلغ رصيد الاحتياطي ما يساوي رأس المال المدفوع للمصرف، وعليه تم تحويل مبلغ قدره 633.7 مليون ريال سعودي من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي (2018م: 629.4 مليون ريال سعودي). إضافة لذلك، فقد تم تحويل مبلغ 3,423 مليون ريال سعودي إلى توزيعات الأرباح المقترحة لإصدار منحة الأسهم (إيضاح 13). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع النقدي.

15 - أسهم الخزينة والاحتياطيات الأخرى

(أ) أسهم الخزينة

تم شراء أسهم الخزينة بعد الحصول على الموافقات اللازمة، وذلك للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالبرامج التحفيزية والمحسوبة على أساس دفعات الأسهم للموظفين (للتفاصيل يرجى الرجوع للإيضاح رقم 2.19).

(ب) الاحتياطيات الأخرى

2018	2019	
(بآلاف الريالات السعودية)	(بآلاف الريالات السعودية)	
5,504	20,772	احتياطي برنامج أسهم الموظفين (إيضاح رقم 2.19)
48,581	62,953	احتياطي مسؤوليات المصرف الاجتماعية
54,085	83,725	الإجمالي

خلال العام تم تخصيص مبلغ 25.3 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطيات الأخرى للعام 2019م حيث سيتم الصرف من هذا المخصص للوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للمصرف (2018م: 45 مليون ريال سعودي).

16 - التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية:

لم تكن هناك أي دعاوى قضائية هامة مرفوعة ضد المصرف كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م.

(ب) الارتباطات الرأس مالية:

كما في 31 ديسمبر 2019م، يوجد لدى المصرف ارتباطات رأس مالية قدرها 112 مليون ريال سعودي (2018م: 123 مليون ريال سعودي)، وتتعلق بشراء ممتلكات ومعدات.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، وخطابات اعتماد، والقبولات، والالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان غير المستخدم. إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، التي تعتبر ضمانات بالسداد غير قابلة للنقض من قبل المصرف في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها الاستثمارات والتمويل. تقل المتطلبات النقدية بموجب الضمانات والاعتمادات المستندية كثيراً عن المبلغ الملتزم به لأن المصرف لا يتوقع بشكل عام أن يقوم الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية بشكل عام مضمونة بالموجودات التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل بشكل جوهري. تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع المصرف تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل التعهدات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية المعتمدة، والتي تمثل في الأساس موافقات على عمليات تمويل، و ضمانات، وخطابات اعتماد. وفيما يتعلق بهذه التعهدات فإن المصرف يتعرض إلى القليل من المخاطر المحتملة نظراً لأن معظم هذه التعهدات لمنح الائتمان تتطلب التزام العميل بمعايير ائتمانية محددة. ولا يمثل إجمالي التعهدات القائمة لمنح الائتمان بالضرورة المتطلبات المستقبلية للتدفقات النقدية حيث أن العديد من تلك التعهدات يتم إنهاؤها أو انتهاءها بدون الحاجة للتمويل.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية مقابل التعهدات والالتزامات المحتملة الخاصة بالمصرف

(بآلاف الريالات السعودية)					2019
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
2,884,336	267	108,072	1,432,839	1,343,158	اعتمادات مستندية
10,514,834	50,922	3,305,392	5,502,165	1,656,355	خطابات ضمان
338,540	-	547	43,827	294,166	قبولات
417,788	-	-	417,788	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
14,155,498	51,189	3,414,011	7,396,619	3,293,679	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)					2018
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
2,882,717	267	14,887	1,480,661	1,386,902	اعتمادات مستندية
8,837,299	43,981	2,836,234	4,431,268	1,525,816	خطابات ضمان
255,025	-	-	96,390	158,635	قبولات
574,565	-	-	574,565	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
12,549,606	44,248	2,851,121	6,582,884	3,071,353	الإجمالي

(2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الاطراف الاخرى:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
376,871	376,478	حكومية وشبه حكومية
11,376,046	12,726,568	شركات
796,689	1,052,452	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
12,549,606	14,155,498	الإجمالي

(3) بلغ الجزء غير المستخدم من الارتباطات والتي يمكن الغاؤها في أي وقت من قبل المصرف والقائمة كما في 31 ديسمبر 2019م مبلغ 25,350 مليون ريال سعودي (2018: 30,326 مليون ريال سعودي).

(4) يوضح الجدول الآتي تسوية الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصصات الخسائر المتعلقة بارتباطات الائتمان:

(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	31 ديسمبر 2019م
204,643	40,633	46,522	117,488	الرصيد في بداية السنة
-	-	(7,787)	7,787	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	-	2,656	(2,656)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	608	(528)	(80)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
(24,706)	38,496	10,032	(73,234)	صافي (عكس القيد)/المحمل على السنة
179,937	79,737	50,895	49,305	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019م

(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	31 ديسمبر 2018م
-	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
216,018	-	-	-	إعادة القياس عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي-9
216,018	81,846	29,355	104,817	رصيد بداية الفترة - معدل
-	-	(23,226)	23,226	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً
-	-	25,236	(25,236)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات غير منخفضة القيمة
-	276	-	(276)	المحول للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجودات منخفضة القيمة
(11,375)	(41,489)	15,157	14,957	صافي المحمل/(عكس القيد) على السنة
204,643	40,633	46,522	117,488	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018م

17 - الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
		الدخل من الاستثمارات والتمويل:
41,295	44,791	استثمارات (مرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي)
416,970	575,770	استثمارات في صكوك
135,381	78,001	مرابحات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,299,971	4,910,200	تمويل
4,893,617	5,608,762	الإجمالي
		العائد على الاستثمارات لأجل
(1,012,174)	(1,107,949)	استثمارات عملاء لأجل
(83,611)	(106,354)	استثمارات لأجل مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(1,095,785)	(1,214,303)	إجمالي
3,797,832	4,394,459	

18 - أتعاب خدمات مصرفية، صافي

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
		الدخل من:-
91,750	98,832	خدمات تمويل تجارية
496,125	584,424	خدمات البطاقات
398,880	444,003	إدارة صناديق الاستثمار وخدمات مصرفية أخرى
986,755	1,127,259	
		المصاريف من:-
(249,576)	(298,446)	خدمات البطاقات
(6,125)	(8,230)	أتعاب أخرى
(255,701)	(306,676)	
731,054	820,583	صافي دخل الخدمات المصرفية

19 - رواتب الموظفين وما في حكمها

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المصرف والمحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتعويضات الموظفين.

(بآلاف الريالات السعودية)										
التعويض المتغير المدفوع						التعويض الثابت		عدد الموظفين		فئات الموظفين
الاجمالي		أسهم		نقد						
2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	
13,091	11,136	3,961	-	9,130	11,136	44,221	32,069	17	21	مدراء تنفيذيون-يجب الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي بشأنهم
43,385	48,309	-	-	43,385	48,309	240,511	255,720	678	712	موظفون يقومون بنشاطات تشمل على مخاطر
11,244	13,119	-	-	11,244	13,119	72,136	71,922	172	182	موظفون يقومون بأدوار رقابية
55,603	62,436	-	-	55,603	62,436	368,584	395,120	1,550	1,603	موظفون آخرون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موظفون بعقود خارجية (يقومون بأدوار إدارة المخاطر)
123,323	135,000	3,961	-	119,362	135,000	725,452	754,831	2,417	2,518	
-	-	-	-	-	-	127,804	148,309	-	-	التعويض المتغير المستحق
-	-	-	-	-	-	86,327	98,501	-	-	مزايا موظفين اخرى
123,323	135,000	3,961	-	119,362	135,000	939,583	1,001,641	2,417	2,518	الإجمالي

1.19 السمات الأساسية لسياسة التعويضات

كجزء لا يتجزأ من سياسة التعويضات الخاصة بالمصرف، يتم اتباع سياسات تعويضات مناسبة تتفق مع التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمبادئ والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الاستقرار المالي. لقد قام المصرف بتشكيل "لجنة الترشيحات والمكافآت" وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة تقوم بدراسة سياسات التعويضات والمكافآت بالمصرف وتقديم التوصيات للمجلس بشأنها.

يقوم المصرف أثناء إعداد وتطبيق السياسات أعلاه بالتأكد من مراعاتها للمخاطر المتعلقة بالسيولة والتوقيت الزمني لتدفق الإيرادات. لقد قام المصرف باتباع نظام ثابت ومتغير بخصوص التعويضات، إن النظام المتغير يتماشى مع الأداء الكلي للمصرف ومع الأداء المتعلق بكل وظيفة حسب تقييم الاداء.

يقوم المصرف بمراجعة سياسات التعويضات والمكافآت الخاصة به بصورة دورية ويقوم بإجراء التعديلات عليها عند الضرورة.

2.19 برامج أسهم الموظفين

فيما يلي أهم خصائص برامج أسهم الموظفين كما في نهاية السنة:

طبيعة البرنامج	مشاركة الموظفين بالأسهم (ESPS)	برنامج (أ) منح الأسهم للموظفين (ESGS)	برنامج (ب) منح الأسهم للموظفين (ESGS)
عدد البرامج القائمة	1	1	1
تاريخ المنح	1 مايو 2019م	1 مايو 2019م	1 مايو 2019م
تاريخ الاستحقاق	30 أبريل 2022م	30 أبريل 2024م	30 أبريل 2022م
عدد الأسهم الممنوحة	2,181,819	809,791	1,437,875
فترة الاستحقاق	3 سنوات	5 سنوات	3 سنوات
قيمة الأسهم الممنوحة (بالريال السعودي)	58,909,113	21,864,357	38,822,625
سعر التخصيص للأسهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	21.50	27	27
القيمة العادلة للسهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	27	27	27
شروط الاستحقاق	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء	بقاء الموظف في الخدمة، واستيفائه معايير محددة للأداء
طرق السداد	أسهم	أسهم	أسهم
طريقة التقييم المستخدمة	سعر السوق	سعر السوق	سعر السوق
المتوسط المرجح للفترة التعاقدية المتبقية	2.6 سنوات	4.6 سنوات	2.6 سنوات

فيما يلي تحليلاً للمتوسط المرجح لسعر تفعيل الخيار والحركة في عدد الأسهم المتعلقة ببرامج مشاركة الموظفين بالأسهم:

مشاركة الموظفين بالأسهم (ESPS)	برنامج (أ) منح الأسهم للموظفين (ESGS)		برنامج (ب) منح الأسهم للموظفين (ESGS)	
	المتوسط المرجح لسعر التفعيل (بالريال)	عدد الأسهم في البرنامج	المتوسط المرجح لسعر التفعيل (بالريال)	عدد الأسهم في البرنامج
31 ديسمبر 2019				
رميد بداية السنة	-	-	-	-
ممنوح خلال السنة	21.50	2,181,819	27	1,437,875
متنازل عنه/مسحوب	21.50	(244,802)	-	-
مفعل/ انتهت مدته	-	-	-	-
رميد نهاية السنة	21.50	1,937,017	27	1,437,875
المتاح للتفعيل في نهاية السنة	21.50	1,937,017	27	1,437,875

تمنح هذه الخيارات فقط عند استيفاء شروط محددة للأداء والخدمة في المصرف وبدون مراعاة لأي عوامل مرتبطة بالسوق. وبلغ إجمالي تكاليف البرنامج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م 20.8 مليون ريال سعودي (2018م: 5.5 مليون ريال سعودي).

20 - ربح السهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم من خلال قسمة صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (1,490 مليون سهم) كما في نهاية السنة بعد خصم أسهم الخزينة (2018م: 1,490 مليون سهم).

21 - إصدار أسهم منحة /أرباح مقترح توزيعها

2018	2019	2018	2019 (ايضاح 13)	
ريال للسهم		(بآلاف الريالات السعودية)		
-	3.33	-	5,000,000	إصدار أسهم منحة مقترح توزيعها
1.00	-	1,489,967	-	أرباح مقترح توزيعها

22- الزكاة

(أ) فيما يلي بيان يوضح حركة رصيد التزام الزكاة/ومستحقات الزكاة المستردة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل:

2018 (بآلاف الريالات السعودية) (معدل)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
293,086	(46,432)	الرصيد الافتتاحي
		مصروف الزكاة
217,061	281,646	- السنة الحالية
(556,579)	-	- السنوات السابقة
(339,518)	281,646	
-	(108,383)	المدفوع خلال السنة
(46,432)	126,831	الرصيد الختامي

(ب) تسوية الزكاة

إن من أبرز الأحداث خلال العام 2018م، توّصل وتنفيذ المصرف لاتفاقية التسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل، والتي تم بموجبها تسوية جميع المطالبات/الربوط الزكوية المتعلقة بالأعوام السابقة حتى السنة المالية المنتهية في عام 2017م. وترتب على تلك التسوية مبالغ مستحقة للمصرف تسترد من الهيئة قدرها 263 مليون ريال سعودي، حيث تم تسويتها من التزامات الزكاة المستقبلية. كما قام المصرف بموجب تلك الاتفاقية بسحب كافة الاعتراضات التي لم يتم البت فيها والمتعلقة بالسنوات المذكورة أعلاه، ونتيجة لتلك التسوية تم إثبات مبلغ قدرة 557 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

(ج) أثر التغيير في المعالجة المحاسبية للزكاة

وفي 17 يوليو 2019م، وجهت مؤسسة النقد العربي السعودي جميع البنوك في المملكة العربية السعودية لمعالجة الزكاة وضريبة الدخل في قائمة الدخل بدلاً من قائمة التغييرات في حقوق المساهمين بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيراتها المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وعليه، فقد غير البنك معالجته المحاسبية للزكاة بأثر رجعي وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي-8 " السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". نتج عن هذه التعديلات التي تمت بأثر رجعي زيادة قدرها 340 مليون ريال سعودي في صافي الدخل المفصّل عنه في القوائم المالية للعام السابق 2018م لتبلغ 2,857 مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى زيادة في ربح السهم بمبلغ 0.23 ريال سعودي ليصل إلى 1.92 ريال سعودي.

لقد نتج عن التغيير في المعالجة المحاسبية للزكاة (كما هو موضح في الإيضاح (3. أ) الآثار الآتية على بنود قائمة الدخل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة:

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م				
(بالآلاف الريالات السعودية)				
القائمة المالية المتأثرة	البند	الرصيد قبل التعديل	أثر التعديل	الرصيد المعدل
قائمة الدخل الموحدة	عكس قيد مصروف الزكاة للسنة	-	339,518	339,518
قائمة الدخل الموحدة	صافي دخل السنة	2,517,433	339,518	2,856,951
قائمة الدخل الموحدة	الربح الأساسي والمخفض للسهم	1.69	0.23	1.92
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة	مخصص الزكاة (الأرباح المبقاه)	(339,518)	339,518	-

23 - النقد وما يماثله

يتكون النقد وما يماثله المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي :

2018 (بالآلاف الريالات السعودية)	2019 (بالآلاف الريالات السعودية)	
2,209,434	2,354,284	نقد في الصندوق
93,519	125,514	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية
7,237,726	2,144,269	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
9,540,679	4,624,067	الإجمالي

24 - التزامات منافع الموظفين

1.24 وصف عام لخطط منافع الموظفين المحددة:

يدير المصرف خطة منافع محددة للموظفين وفقاً لنظام العمل السعودي. ويتم تجنب المخصصات وفقاً للتقييم الاكتواري باستخدام طريقة وحدة الأئتمان المتوقعة، بينما يتم سداد التزام المنافع حال استحقاقها.

2.24 فيما يلي بيان بالمبالغ المثبتة في قائمة المركز المالي الموحدة والحركة في أرصدة الالتزامات خلال السنة على أساس قيمتها الحالية:

2018 (بالآلاف الريالات السعودية)	2019 (بالآلاف الريالات السعودية)	
219,553	287,044	التزام المنافع المحددة في بداية السنة
74,644	43,964	المحمل للسنة
10,608	14,598	تكلفة العمولات
(8,910)	(12,607)	المنافع المدفوعة
(8,851)	14,218	خسائر/أرباح) اكتوارية ناتجة عن إعادة القياس مثبتة في الدخل الشامل الآخر
287,044	347,217	التزام المنافع المحددة في نهاية السنة

يتضمن المبلغ المحمل على السنة الآتي:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
43,149	43,964	تكلفة الخدمة الحالية
31,495	-	تكلفة الخدمة السابقة
74,644	43,964	

إن الخسائر/(الأرباح) الاكتوارية المتعلقة بإعادة القياس والمثبتة في الدخل الشامل الآخر تتكوّن من:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
(1,775)	9,790	الخسائر/(الأرباح) الناتجة عن التغير في الافتراضات المبنية على أساس الخبرة
(7,076)	4,428	الخسائر/(الأرباح) الناتجة عن التغير في الافتراضات المالية
(8,851)	14,218	

3.24 الافتراضات الاكتوارية الأساسية (فيما يتعلق بخطط مكافأة نهاية الخدمة):

2018	2019	
5.20% للسنة	3.23% للسنة	معدل الخصم
5.00% للسنة	5% للثلاث سنوات القادمة و 3% للسنوات التي تليها	نسبة زيادة الرواتب المتوقعة
60 سنة	60 سنة	سن التقاعد المعتاد

تم تحديد الافتراضات المتعلقة بمعدل الوفيات المستقبلية وفق مشورة اكتوارية متوافقة مع المعلومات الاحصائية المنشورة والخبرة في المنطقة.

4.24 أثر الافتراضات الاكتوارية:

يوضح البيان التالي أثر تقييم التزامات منافع الموظفين المحددة كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م:

2019م			(بآلاف الريالات السعودية)
الآثار على التزامات منافع الموظفين المحددة - الزيادة/(النقص)			
سيناريو أساسي	التغير في الافتراضات	الزيادة في الافتراضات	النقص في الافتراضات
معدل الخصم	1%	(30,197)	35,535
نسبة زيادة الرواتب المتوقعة	1%	36,895	(31,903)

2018م			(بآلاف الريالات السعودية)
الآثار على التزامات منافع الموظفين المحددة - الزيادة/(النقص)			
سيناريو أساسي	التغير في الافتراضات	الزيادة في الافتراضات	النقص في الافتراضات
معدل الخصم	1%	(31,763)	38,165
نسبة زيادة الرواتب المتوقعة	1%	37,850	(32,098)

يعتمد تحليل الحساسية أعلاه على التغير في الافتراضات مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

5.24 تاريخ الاستحقاق المتوقع

فيما يلي تحليل لمواعيد استحقاق التزامات منافع الموظفين المحددة غير المخصومة المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة

2018	2019	
22,715	48,776	أقل من سنة
38,576	17,396	من سنة إلى سنتين
70,818	62,014	من سنتين إلى 5 سنوات
1,582,683	357,937	أكثر من 5 سنوات
1,714,792	486,123	الإجمالي

إن المتوسط المرجح لمدة التزامات المنافع المحددة هو 15.8 سنة (2018: 14.9 سنة).

6.24 خطط المساهمة المحددة

يساهم المصرف بدفع حصته المتعلقة بالخطط المحددة للاستحقاقات التقاعدية لموظفيه السعوديين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. بلغ إجمالي المساهمات المتعلقة بهذه الخطط والتي تم تحميلها على المصروفات خلال العام 44.5 مليون ريال سعودي (2018: 41.2 مليون ريال سعودي).

25- القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بقطاعات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانعي القرار التنفيذي بما في ذلك الرئيس التنفيذي وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيس في المملكة العربية السعودية. تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط المعتمدة من الإدارة. تتمثل غالبية موجودات ومطلوبات القطاعات في موجودات ومطلوبات تشغيلية. ولأغراض إدارية، يتكون المصرف من القطاعات أدناه:

(أ) قطاع الأفراد:

يشمل التمويل والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة للأفراد.

(ب) قطاع الشركات:

يشمل التمويل والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة للشركات وكبار العملاء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(ج) قطاع الخزينة:

يشمل المرابحات مع البنوك واستثمارات وخدمات الخزينة.

(د) قطاع الاستثمار والوساطة:

يشمل إدارة الأصول وحفظ الأوراق المالية والمشورة والترتيب وخدمات الوساطة.

يثبت الربح للقطاعات التشغيلية باستخدام نظام تسعير تحويل أموال مطور داخلياً في المصرف وهو مقارب للتكلفة الهامشية للأموال.

فيما يلي تحليل لموجودات ومطلوبات ودخل ونتائج المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

(بآلاف الريالات السعودية)					31 ديسمبر 2019م
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
131,839,441	1,056,121	36,344,226	75,263,314	19,175,780	إجمالي الموجودات
109,394,517	219,754	27,741,547	7,043,829	74,389,387	إجمالي المطلوبات
5,608,762	21,386	1,251,172	1,792,244	2,543,960	الدخل من الاستثمارات والتمويل
(1,214,303)	-	(478,796)	(108,789)	(626,718)	عائدات على استثمارات عملاء لأجل
4,394,459	21,386	772,376	1,683,455	1,917,242	الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي
1,215,702	354,973	339,502	97,228	423,999	أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات أخرى، صافي
5,610,161	376,359	1,111,878	1,780,683	2,341,241	إجمالي دخل العمليات
700,480	(1,137)	-	484,646	216,971	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
5,837	-	5,837	-	-	مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى
273,258	5,064	27,360	34,973	205,861	استهلاك وإطفاء
1,803,305	101,996	181,805	264,706	1,254,798	مصارييف العمليات الأخرى
2,782,880	105,923	215,002	784,325	1,677,630	إجمالي مصارييف العمليات
2,827,281	270,436	896,876	996,358	663,611	صافي دخل العمليات
(10,825)	-	(10,825)	-	-	الحصة في خسارة الشركة الزميلة والمشروع المشترك
2,816,456	270,436	886,051	996,358	663,611	صافي دخل السنة قبل الزكاة

(بآلاف الريالات السعودية)					31 ديسمبر 2018م
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
121,537,970	906,573	37,166,893	68,208,752	15,255,752	إجمالي الموجودات
100,240,262	328,715	24,962,623	6,352,496	68,596,428	إجمالي المطلوبات
4,893,617	14,902	1,326,320	1,621,361	1,931,034	الدخل من الاستثمارات والتمويل
(1,095,785)	-	(602,121)	(127,826)	(365,838)	عائدات على استثمارات عملاء لأجل
3,797,832	14,902	724,199	1,493,535	1,565,196	الدخل من الاستثمارات والتمويل، صافي
1,047,090	335,768	289,463	87,791	334,068	أتعاب خدمات مصرفية وإيرادات أخرى، صافي
4,844,922	350,670	1,013,662	1,581,326	1,899,264	إجمالي دخل العمليات
392,796	1,871	-	301,698	89,227	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل
73,756	-	4,454	69,302	-	مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى
178,192	3,508	22,477	27,542	124,665	استهلاك وإطفاء
1,677,511	98,463	165,898	244,892	1,168,258	مصارييف العمليات الأخرى
2,322,255	103,842	192,829	643,434	1,382,150	إجمالي مصارييف العمليات
2,522,667	246,828	820,833	937,892	517,114	صافي دخل العمليات
(5,234)	-	(5,234)	-	-	الحصة في خسارة الشركة الزميلة والمشروع المشترك
2,517,433	246,828	815,599	937,892	517,114	صافي دخل السنة قبل الزكاة

31 ديسمبر 2019م					معلومات أخرى
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
الدخل من:					
5,610,161	376,359	558,720	3,918,955	756,127	عملاء خارجيين
-	-	553,158	(2,138,272)	1,585,114	ما بين القطاعات
5,610,161	376,359	1,111,878	1,780,683	2,341,241	اجمالي دخل العمليات

31 ديسمبر 2018م					معلومات أخرى
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
الدخل من:					
4,844,922	350,670	279,774	3,399,150	815,328	عملاء خارجيين
-	-	733,888	(1,817,824)	1,083,936	ما بين القطاعات
4,844,922	350,670	1,013,662	1,581,326	1,899,264	اجمالي دخل العمليات

فيما يلي تحليل لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف حسب القطاعات التشغيلية:

31 ديسمبر 2019م					الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
126,199,868	896,103	30,493,391	75,601,606	19,208,768	التعهدات والالتزامات المحتملة
8,813,100	-	-	8,813,100	-	
135,012,968	896,103	30,493,391	84,414,706	19,208,768	الاجمالي

31 ديسمبر 2018م					الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الافراد	
115,363,819	983,984	31,129,973	67,994,110	15,255,752	التعهدات والالتزامات المحتملة
7,253,856	-	-	7,253,856	-	
122,617,675	983,984	31,129,973	75,247,966	15,255,752	الاجمالي

تتكون مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف من القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي، باستثناء النقد، والممتلكات والمعدات واستثمارات الأسهم والموجودات الأخرى. تشمل مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة.

تنشأ مخاطر الائتمان عند إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المصرف. للتقليل من مخاطر إخفاق الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم، يلتزم المصرف بإجراءات استباقية صارمة للموافقات الائتمانية لضمان ملائمة معاملات الائتمان التي سيتم إنشاؤها مع سياسة المصرف لقبول المخاطر ولضمان أنها مستوفية للمعايير التي يتم بموجبها منح الائتمان. تخضع جميع طلبات الائتمان لدرجة عالية من العناية المهنية الواجبة بهدف تحديد جميع المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان. يستخدم المصرف نموذج تصنيف ائتماني داخلي لتقييم مخاطر العملاء (ORR) وهو مقياس لاحتمالات التعثر. إضافة لذلك يتم النظر أيضاً في التصنيفات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية، عند توفرها. يعتبر السوق المستهدف من المكونات الرئيسية في هذه العملية نظراً لأنه يقوم أولاً بفرز وتنقية العملاء الحاليين والمستقبليين لتجنب البدء في أو الحفاظ بالعلاقات التي لا تتناسب مع استراتيجية المصرف وسياساته المتعلقة بقبول المخاطر. إن معايير قبول المخاطر (RAC) تمثل مجموعة من المتغيرات التي تشير إلى الشروط التي بموجبها يكون المصرف على استعداد للبدء في / أو الحفاظ على علاقة ائتمان مع عميل تنطبق عليه متطلبات السوق المستهدف، إن فريق العمل في مجموعات الأعمال يعتبر الخط التسويقي الأول المسؤول عن إنشاء الطلبات الائتمانية وتقييمها والتوصية بها. يتم منح الموافقات الائتمانية وفقاً لجدول تفويض الصلاحيات المعتمد من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة الائتمان التي تتكون من رؤساء مجموعات الأعمال ورئيس مجموعة المخاطر والرئيس التنفيذي. يتم منح الائتمان وفقاً لسياسات الائتمان لمجموعة الشركات المصرفية ومجموعة التجزئة المصرفية. إن مجموعة إدارة المخاطر هي المالك والمراقب لسياسات الائتمان المعتمدة، وتشمل مهام المجموعة المراجعة الدورية لسياسات وإرشادات وعمليات المصرف الائتمانية لضمان إدارة مخاطر الائتمان وفق معايير قبول المخاطر المعتمدة في المصرف ولتقليل الخسائر المتعلقة بالائتمان. كما تعمل مجموعة إدارة المخاطر أيضاً على تحديث سياسات الائتمان بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية، والسوقية والتشريعية.

يقوم المصرف بإدارة المحافظ الائتمانية المختلفة لتحقيق التنوع المستهدف في المحفظة. كما يقوم بإدارة التركيز في مزيج المحفظة من حيث النشاط الاقتصادي والجغرافي والضمانات والمنتجات الأساسية، ويسعى المصرف إلى تنويع محافظه الائتمانية من خلال جذب العملاء عبر مختلف الأنشطة الصناعية والاقتصادية، ومن خلال الحضور الجغرافي في جميع أنحاء المملكة، ومن خلال استهداف عملاء الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ومن خلال خدمات المصرف المتنوعة للأفراد. تتم مراقبة مستوى التركيز في العملاء والقطاعات باعتبارها تركيزات في تمويل الأموال (كبار مزودي الأموال). يقوم المصرف بشكل منتظم بإجراء اختبارات تحمّل لمحافظه الائتمانية بغرض تقييم التأثير المحتمل الناتج من العوامل السلبية على جودة الموجودات، والتقييم الائتماني، والربحية وتنويع المصادر.

1.26 خسائر الائتمان المتوقعة

درجات مخاطر الائتمان

يطبق المصرف إجراءات تقييم ائتماني واضحة تركز على معايير محددة للسوق المستهدفة، والمخاطر المقبولة، والسياسات الائتمانية الفعالة، والعناية المهنية اللازمة عند المراجعة الائتمانية ومنح الموافقات إضافة إلى الإدارة والرقابة الائتمانية الصارمة والتحكم بحدود الائتمان .

يقوم المصرف باستخدام نظام موديز الآلي لتقييم وتحليل المخاطر (Moody's Risk Analyst) لأغراض التقييم الداخلي للمخاطر، ويتم استخدام هذا النظام من قبل العديد من المصارف والبنوك الرائدة على مستوى العالم وفي المملكة العربية السعودية. ويمكن هذا النظام من إعطاء تصنيف مخاطر لكل عميل، ويشير تصنيف المخاطر إلى احتمالات التعثر في السداد في وقت محدد ولمدة اثنا عشر شهراً (PD). من خلال هذا النظام يستطيع المصرف إعطاء درجة تصنيف للعملاء على 10 مستويات تبدأ بدرجة 1 باعتباره الأفضل إلى درجة 10 باعتبارها الأسوأ، كما يستخدم التصنيف درجات فرعية (مثل "3+" و "3" و "3-") لإعطاء تقييم أكثر دقة لاحتمالات التعثر في السداد. كجزء من سياسات المصرف، يقوم المصرف بتمويل العملاء الذين حصلوا على درجة عالية من التصنيف الائتماني من الدرجة 6 فأعلى، ويقوم المصرف بمراجعة التقييم الداخلي للمخاطر بشكل منتظم للتحقق من سلامة معايير نطاقات الدرجات مع مستويات التصنيف وما يرتبط بها من تعثرات في السداد، كما تخضع جميع المخاطر الائتمانية للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرضات إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة بناءً على عوامل نوعية أو كمية متنوعة مرتبطة بعميل محدد مثل التغييرات في القوائم المالية المدققة، والالتزام بالتعهدات والتغييرات الإدارية وكذلك التغييرات البيئية والاقتصادية والتجارية.

يتم تقدير مخاطر الائتمان في محفظة الأفراد بناءً على درجات الجدارة الائتمانية للفرد المستمدة من منصة تسجيل نقاط الائتمان الآلية ولا تخضع للتقييم عبر نظام موديز للتقييم الداخلي للمخاطر.

إطار مفاهيم انخفاض قيمة الموجودات

يقارن المصرف مخاطر التعثر في السداد كما في تاريخ إعداد التقرير مع مخاطر التعثر المتوقعة في تاريخ الإنشاء، وفي حال التغيير في التقييم الائتماني جوهرياً يتم نقل تصنيف العميل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة، وعليه يتم تغيير منهجية تقدير التعثر في السداد من مدة 12 شهراً في فترة زمنية محددة إلى قياس تقدير التعثر في السداد على مدى عمر الأصل. يجمع المصرف تعرضاته الائتمانية على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان بهدف تحديد الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب. فيما يلي قائمة بأهم خصائص مخاطر الائتمان المشتركة:

- (أ) نوع التعرضات
- (ب) التقييم الائتماني للعميل
- (ت) نوع الضمان
- (ث) قيمة الضمان
- (ج) الدورة الاقتصادية وسيناريو النظرة المستقبلية
- (ح) تاريخ نشأتها
- (خ) المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق
- (د) الموقع الجغرافي للعميل.
- (ذ) الصناعة

يوزع المصرف موجوداته المالية على ثلاث مراحل وفقاً لمنهجية المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9، كما يلي:

المرحلة 1 – "الموجودات العاملة": وهي الموجودات المالية الموجودة مسبقاً أو الجديدة بتاريخ إعداد القوائم المالية والتي لم تزد مخاطرها الائتمانية منذ نشأتها. ويقوم المصرف بإثبات مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بها على أساس 12 شهر لاحتمالات التعثر عند نقطة من الزمن (عبر تقدير احتمالات التعثر خلال فترة 12 شهراً القادمة). ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس القيمة الدفترية الإجمالية.

المرحلة 2 – "الموجودات ضعيفة الأداء": وهي الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بشكل جوهري منذ نشأتها. عند تحديد ما إذا كان هناك مخاطر جوهريّة قد حدث منذ الإنشاء، يقوم المصرف بتقييم التغيير، إن وجد، في مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأصول المالية.

إن العامل الأساسي لتصنيف أي حساب في إطار المرحلة 2 وما يترتب على ذلك من احتساب لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل تستند على تجاوز فترة السداد (غالباً عند افتراض لا يمكن دحضه في حالة المتأخر عن السداد لمدة 30 يوماً) ومع ذلك، فإن أهم عامل لتصنيف المرحلة 2 هو قرار لجنة الائتمان بأن جودة الائتمان قد تدهورت إلى الدرجة المحددة وفق توجيهات المعيار الدولي للتقرير المالي-9. بالنسبة للعملاء من الأفراد، فإن التعثر في السداد لفترة تتجاوز 30 يوماً عادة ما تكون المؤشر لتصنيف العميل في المرحلة الثانية. يقوم المصرف بإثبات مخصص الانخفاض في القيمة بشأن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل بالرجوع إلى احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل (عبر تقدير احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل). ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس القيمة الدفترية الإجمالية.

المرحلة 3 – الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض "الموجودات غير العاملة": وهي الموجودات المالية التي توجد مؤشرات واضحة على انخفاض قيمتها؛ بالنسبة للموجودات منخفضة القيمة يقوم المصرف بإثبات مخصص الانخفاض في القيمة بقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل استناداً على احتمالات تعثر السداد على مدى عمر الأصل كما هو الحال في المرحلة 2. ويتم إثبات الأرباح المتعلقة بتلك الموجودات على أساس القيمة الدفترية الإجمالية.

تعريف "تعثر السداد"

يتبع المصرف تعريفات بازل المتعلقة بتعثر السداد، بمعنى أن المتعثر في السداد "هو العميل الذي تأخر في سداد مستحقات المبلغ الأساس أو الربح أو أي التزام مادي للمصرف لأكثر من 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق.

المبالغ المشطوبة

يقوم المصرف بشطب التعرضات للتمويل بشكل كلي أو جزئي، فقط في الحالات التي يستند فيها المصرف جميع الجهود العملية للتحصيل والمعالجة، وخلص إلى أنه لا يوجد أي احتمالات معقولة للتحصيل في المستقبل المنظور. يتم شطب المبالغ بعد الحصول على الموافقات المطلوبة ولا يؤدي شطب المبالغ إلى إضعاف جهود الاسترداد والتحصيل التي يقوم بها المصرف، بما في ذلك المتابعات النظامية والقضائية.

انخفاض القيمة - تقييم المراحل وتقدير خسائر الائتمان المتوقع

يُثبت المصرف مخصصات انخفاض القيمة على أساس ثابت من خلال احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) في كل فترة إعداد القوائم المالية. في حين أن متطلبات إثبات مخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم-39 كانت تستند على نهج الخسائر المتكبدة حيث يتم الاعتراف بأن الأصل منخفض القيمة فقط عند حدوث الخسارة الفعلية، إلا أن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم-9 اتبعت منهجاً مستقبلياً بالأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكبدة. وبموجب هذا النهج، فإن جميع الحسابات في محفظة تمويل المصرف تصنف في "المرحلة الأولى" ما لم يوجد ما يستدعي تحويل هذه الموجودات بموجب القواعد والمبادئ التوجيهية لأثبات مخصصات انخفاض القيمة إلى أحد المرحلتين إما "ضعيف الأداء" (المرحلة الثانية)، أو "منخفض القيمة" (المرحلة الثالثة). فيما يلي وصف مختصر لمستويات مخاطر الائتمان:

خسائر الائتمان

بشكل مبسط تعرف خسائر الائتمان بأنها الفرق بين قيمة مجموع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف وقيمة التدفقات النقدية المنخفضة التي يتوقع أن يتم استلامها بالفعل من المقترضين، لوجود ظروف معينة تؤثر على قدرة المقترض لسداد التزاماته الأصلية. قد يصل حجم الخسائر الائتمانية إلى كامل التدفقات النقدية التعاقدية (خسارة ائتمانية بنسبة 100٪) أو إلى جزء من تلك التدفقات النقدية التعاقدية.

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي القيمة الحالية المتوقعة للخسائر التي قد تنشأ في حال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته خلال فترة وجود الأصل المالي، وتقاس تلك الخسائر بما يعادل النقص في التدفقات النقدية التعاقدية، مع مراعاة احتمالات تعثر العميل في السداد في أي وقت خلال فترة عمر الأصل المالي .

خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل والتي يتم حسابها بضرب احتمال التعثر المتوقع في السداد على الأداة المالية خلال فترة الاثنا عشر شهراً التالية في إجمالي خسائر الائتمان (على مدى عمر الأصل) المتوقعة والتي قد تنتج عن هذا التعثر في السداد. ولا يعبر ذلك عن العجز النقدي المتوقع على مدار الاثنا عشر شهراً القادمة أو التوقعات في التعثر عن السداد خلال الاثنا عشر شهراً المقبلة، ولكن يعبر عن الخسارة الائتمانية الكاملة على أصل مرجح باحتمال حدوث الخسارة عليه في فترة الاثنا عشر شهراً المقبلة. يتم تحويل الأصل من "المرحلة 1" (الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً) إلى "المرحلة 2" (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل) عند حدوث تدهور كبير في جودته الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. يتم تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل أيضاً على المدنيين الذين تم تصنيفهم في المرحلة "3".

احتمالات التعثر

يمثل "احتمال التعثر" أحد أهم العناصر في تقييم مخاطر الائتمان، ويستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يستخدم مصرف الإنماء "نماذج مخاطر الائتمان" لتحديد تصنيف مخاطر المقترضين (تصنيف ائتماني للمقترض). يتم ربط كل تصنيف ائتماني لأي من المقترضين مع احتمالات التعثر في السداد في وقت محدد لتقدير احتمالات حدوث التعثر خلال فترة 12 شهراً. ويتم بعد ذلك استخدام العوامل الاقتصادية لاحتمال التعثر في السداد لاحتساب التوقعات واحتمالات للتعثر في السداد لفترات متعددة، ومن ثم يتم استخدام هذه الفترات المتعددة (هيكلية احتمالات التعثر) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل. قام المصرف بصياغة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للدورة الاقتصادية لاستنتاج تقديرات التعثر في السداد (تمثل التقديرات المرتقبة لتعثرات السداد صعوداً أو هبوطاً، استناداً على المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية) على سبيل المثال، فإنه من المحتمل في حال كانت البيئة الاقتصادية تمر بحالة تذبذب، أن يتدهور الوضع الطبيعي للعميل المصنف تحت المرحلة الثانية مع وجود علامات واضحة لنقاط الضعف الائتماني. وعلى العكس من ذلك، في حال كانت البيئة الاقتصادية تمر بحالة انتعاش، فقد يتحسن وضع العميل. يأخذ المصرف في الاعتبار عند احتساب احتمالات التعثر على مدى عمر الأصل تعديلات القدرة على الاستمرار والتي من شأنها الدلالة على أنه في حال قدرة العميل على الاستمرار لفترة زمنية أطول، فإن احتمال تعثره تكون أقل.

الخسارة عند التعثر

الخسارة عند التعثر (LGD)، هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد، ويتم قياسها عبر احتساب الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات التي يتوقعها المقرض، بما في ذلك قيمة أي ضمانات. يستخدم المصرف "مصفوفة قواعد احتساب الخسائر عند التعثر" الآتية:

- بالنسبة للتعرّضات بدون ضمانات، يحتسب المصرف نسبة تبلغ 50٪ كخسائر عند التعثر كحد أدنى لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم-9 ويشمل جميع المراحل الثلاث.
- بالنسبة للتعرّضات بضمانات، يتم أخذ الضمانات المؤهلة في الاعتبار ضمن مصفوفة قواعد احتساب الخسارة عند التعثر لعملاء التجزئة والشركات بحيث يبدأ احتساب الخسائر عند التعثر بنسبة 20٪ كحد أدنى بالنظر إلى العوامل التالية:
 - التوقعات المستقبلية لتقدير قيمة الضمانات، بما في ذلك الخصومات المتوقعة عند البيع.
 - الوقت اللازم للاستفادة من الضمانات (وغيرها من المستردات).
 - التكاليف الخارجية اللازمة للاستفادة من الضمانات.

يوضح الجدول الآتي الأثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التغيرات في المؤشرات الاقتصادية وفق ثلاثة افتراضات مختلفة يستخدمها المصرف

(بآلاف الريالات السعودية)				2019
مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية	التمويل	الاستثمارات	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
179,937	2,584,758	25,185	1,530	الافتراض الاساسي (مرجح الحدوث)
179,933	2,583,733	25,185	1,530	افتراض الارتفاع
184,807	2,633,771	27,889	1,626	افتراض الانخفاض

(بآلاف الريالات السعودية)				2018
مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية	التمويل	الاستثمارات	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
204,643	2,301,086	18,069	3,863	الافتراض الاساسي (مرجح الحدوث)
204,643	2,258,312	16,704	3,383	افتراض الارتفاع
209,213	2,308,742	17,373	3,569	افتراض الانخفاض

1.1.26 تصنيف مخاطر الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

2018	2019	
خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا (بآلاف الريالات السعودية)		
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
8,297,069	2,135,611	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
-	8,833	بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار
-	1,355	بدون تصنيف ائتماني
8,297,069	2,145,799	الإجمالي
(3,863)	(1,530)	مخصص انخفاض القيمة
8,293,206	2,144,269	الصافي

2.1.26 تصنيف مخاطر الاستثمارات في الصكوك والمرابحة:

2018	2019	
خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا (بآلاف الريالات السعودية)		
استثمارات صكوك و مرابحة – بالقيمة المستنفذة		
1,907,707	1,912,152	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
استثمارات صكوك – بالتكلفة المستنفذة		
10,984,720	15,574,417	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
56,476	56,476	بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار
11,041,196	15,630,893	
استثمارات صكوك – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
3,088,529	3,406,416	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
مرابحة مع مؤسسة النقد العربي السعودي و استثمارات صكوك - الاجمالي		
15,980,956	20,892,985	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
56,476	56,476	بالمستوى 5 إلى 6 - درجة أقل من الاستثمار
16,037,432	20,949,461	الإجمالي
(18,069)	(25,185)	مخصص انخفاض القيمة
16,019,363	20,924,276	الصافي

إن التعرضات للمخاطر الائتمانية مع البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك تعد ضمن نطاق "استثمارات من الدرجة الأولى" من ناحية الجودة الائتمانية، وهي الاستثمارات الخالية من مخاطر الائتمان لحد كبير، إلى الاستثمارات ذات نوعية مخاطر ائتمانية جيدة جداً، وبناءً على ذلك يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها لفترة 12 شهراً.

3.1.26 تصنيف مخاطر معاملات تمويل العملاء:

31 ديسمبر 2019م				
الاجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
(بآلاف الريالات السعودية)				
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الأفراد				
19,766,197	-	311,686	19,454,511	بدون تصنيف ائتماني
340,493	340,493	-	-	تمويل منخفض القيمة
20,106,690	340,493	311,686	19,454,511	إجمالي التمويل
(568,606)	(216,421)	(55,776)	(296,409)	مخصص انخفاض القيمة
19,538,084	124,072	255,910	19,158,102	
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الشركات				
27,606,116	-	-	27,606,116	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
46,694,019	-	4,805,091	41,888,928	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
1,477,090	-	1,477,090	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
1,502,241	1,502,241	-	-	تمويل منخفض القيمة
77,279,466	1,502,241	6,282,181	69,495,044	إجمالي التمويل
(2,016,152)	(916,765)	(692,353)	(407,034)	مخصص انخفاض القيمة
75,263,314	585,476	5,589,828	69,088,010	
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – الإجمالي				
27,606,116	-	-	27,606,116	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
46,694,019	-	4,805,091	41,888,928	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
1,477,090	-	1,477,090	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
19,766,197	-	311,686	19,454,511	بدون تصنيف ائتماني
1,842,734	1,842,734	-	-	تمويل منخفض القيمة
97,386,156	1,842,734	6,593,867	88,949,555	إجمالي التمويل
(2,584,758)	(1,133,186)	(748,129)	(703,443)	مخصص انخفاض القيمة
94,801,398	709,548	5,845,738	88,246,112	التمويل، صافي

31 ديسمبر 2018م

الاجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) (بآلاف الريالات السعودية)	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الأفراد				
15,709,601	-	141,962	15,567,639	بدون تصنيف ائتماني
566,526	566,526	-	-	تمويل منخفض القيمة
16,276,127	566,526	141,962	15,567,639	إجمالي التمويل
(627,933)	(336,388)	(42,308)	(249,237)	مخصص انخفاض القيمة
15,648,194	230,138	99,654	15,318,402	
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – عملاء الشركات				
20,653,401	-	-	20,653,401	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
47,387,603	-	10,065,533	37,322,070	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
1,162,980	-	1,162,980	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
710,125	710,125	-	-	تمويل منخفض القيمة
69,914,109	710,125	11,228,513	57,975,471	إجمالي التمويل
(1,673,153)	(579,842)	(682,297)	(411,014)	مخصص انخفاض القيمة
68,240,956	130,283	10,546,216	57,564,457	
معاملات تمويل العملاء بالتكلفة المستنفذة – الإجمالي				
20,653,401	-	-	20,653,401	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
47,387,603	-	10,065,533	37,322,070	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
1,162,980	-	1,162,980	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
15,709,601	-	141,962	15,567,639	بدون تصنيف ائتماني (عملاء الأفراد)
1,276,651	1,276,651	-	-	تمويل منخفض القيمة
86,190,236	1,276,651	11,370,475	73,543,110	إجمالي التمويل
(2,301,086)	(916,230)	(724,605)	(660,251)	مخصص انخفاض القيمة
83,889,150	360,421	10,645,870	72,882,859	التمويل، صافي

مقياس المصرف للمخاطر من 1-4 يمثل: خالية من مخاطر الائتمان لحد كبير، جودة الائتمان قوية بشكل استثنائي، نوعية مخاطر ائتمان ممتازة، نوعية مخاطر ائتمان جيدة جداً.
مقياس المصرف للمخاطر من 5-6 يمثل: جودة ائتمان جيدة إلى مرضية.
مقياس المصرف للمخاطر 7 يمثل: تحت الملاحظة.

4.1.26 تحليل أعمار معاملات التمويل (متأخرة السداد لكن غير منخفض القيمة):

(بآلاف الريالات السعودية)			2019
الأجمالي	الشركات	الأفراد	
1,368,252	744,922	623,330	من يوم إلى 30 يوم
990,061	533,062	456,999	من 31 يوم إلى 90 يوم
25,956	25,956	-	من 91 يوم إلى 180 يوم
929,883	929,883	-	أكثر من 180 يوم
3,314,152	2,233,823	1,080,329	الأجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)			2018
الأجمالي	الشركات	الأفراد	
2,537,541	1,684,147	853,394	من يوم إلى 30 يوم
562,712	348,438	214,274	من 31 يوم إلى 90 يوم
-	-	-	من 91 يوم إلى 180 يوم
733,503	733,503	-	أكثر من 180 يوم
3,833,756	2,766,088	1,067,668	الأجمالي

5.1.26 تصنيف مخاطر الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة من حيث الجودة الائتمانية

31 ديسمبر 2019م				الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة
الأجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
772,613	-	-	772,613	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
6,041,438	-	249,027	5,792,411	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
1,303,221	-	1,303,221	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
589,296	-	12,770	576,526	بدون تصنيف ائتماني
106,532	106,532	-	-	منخفض القيمة
8,813,100	106,532	1,565,018	7,141,550	المبلغ الإجمالي بالمعادل الائتماني
179,937	79,737	50,895	49,305	مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة

31 ديسمبر 2018م				
الاجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة)	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول غير منخفضة القيمة	خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً	
(بآلاف الريالات السعودية)				
				الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة
630,470	-	-	630,470	بالمستوى 1 إلى 4 - درجة استثمار
5,792,637	-	1,143,515	4,649,122	بالمستوى 5 إلى 6 - أقل من درجة استثمار
88,430	-	88,430	-	بالمستوى 7 - تحت الملاحظة
688,142	-	21,261	666,881	بدون تصنيف ائتماني
54,177	54,177	-	-	منخفض القيمة
7,253,856	54,177	1,253,206	5,946,473	المبلغ الإجمالي بالمعدل الائتماني
				مخصص انخفاض قيمة الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة
204,643	40,633	46,522	117,488	

2.26 فيما يلي بيان بتركيزات مخاطر التمويل ومخصص الانخفاض في القيمة حسب القطاعات الاقتصادية:

(بآلاف الريالات السعودية)				
التمويل، الصافي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للتمويل منخفض القيمة	غير عامل	عامل	2019م
5,800,169	-	-	5,800,169	حكومية وشبه حكومية
10,415,050	(318,437)	617,584	10,115,903	صناعية
2,226,299	-	-	2,226,299	الكهرباء، المياه، الغاز، الخدمات الصحية
6,869,180	(217,219)	202,437	6,883,962	المباني، الإنشاءات، الخدمات
7,724,478	(23,419)	30,000	7,717,897	التعدين
407,544	-	-	407,544	الزراعة
3,330,798	-	-	3,330,798	التمويل الاستهلاكي
19,890,269	(216,421)	340,493	19,766,197	المواصلات والاتصالات
5,130,399	-	-	5,130,399	التجارة
8,828,748	(292,144)	445,783	8,675,109	العقارات
20,761,852	(65,546)	206,437	20,620,961	أخرى
4,868,184	-	-	4,868,184	
96,252,970	(1,133,186)	1,842,734	95,543,422	
(1,451,572)				خسائر ائتمان متوقعة للتمويل العامل
94,801,398				التمويل، صافي

(بآلاف الريالات السعودية)				2018م
التمويل، الصافي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للتمويل منخفض القيمة	غير عامل	عامل	
4,390,735	-	-	4,390,735	حكومية وشبه حكومية
10,312,581	(59,825)	99,778	10,272,628	صناعية
1,801,280	-	-	1,801,280	الكهرباء، المياه، الغاز، الخدمات الصحية
5,388,324	(71,875)	77,566	5,382,633	المباني، الإنشاءات
8,103,671	(31,998)	49,050	8,086,619	الخدمات
490,868	-	-	490,868	التعدين
2,736,475	-	-	2,736,475	الزراعة
15,939,739	(336,388)	566,526	15,709,601	التمويل الاستهلاكي
4,442,966	-	-	4,442,966	المواصلات والاتصالات
10,280,789	(286,400)	341,651	10,225,538	التجارة
17,781,007	(129,744)	142,080	17,768,671	العقارات
3,605,571	-	-	3,605,571	أخرى
85,274,006	(916,230)	1,276,651	84,913,585	
(1,384,856)				خسائر ائتمان متوقعة للتمويل العامل
83,889,150				التمويل، صافي

3.26 الضمانات:

يحتفظ المصرف، خلال نشاطاته الاعتيادية، بضمانات كتأمين بغرض الحد من مخاطر الائتمان. تتكون هذه الضمانات، في الغالب، من ودائع العملاء، وضمانات مالية، وأسهم، وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. كما في 31 ديسمبر 2019م بلغت الضمانات المحتفظ بها لدى المصرف 136,643 مليون ريال سعودي (2018م: 134,715 مليون ريال سعودي) مقابل التمويل بضمانات. فيما يلي بيان بمبالغ الضمانات المالية المحتفظ بها كضمانات للتمويل والتي انخفضت قيمتها الائتمانية:

تغطية الضمان	2019	2018
	(بآلاف الريالات السعودية)	
أقل من 50%	1,061,209	883,869
من 51% إلى 70%	30,405	92,922
أكثر من 70%	751,120	299,860
الإجمالي	1,842,734	1,276,651

لم تتغير سياسات المصرف المتعلقة بالحصول على الضمانات بشكل كبير خلال العام ولم يكن هناك تغيير كبير بالجودة الإجمالية للضمانات التي يحتفظ بها المصرف.

يوضح الجدول الآتي الأنواع الرئيسية للضمانات المودعة لدى المصرف مقابل التمويل:

أنواع الضمانات	2019	2018
	(بآلاف الريالات السعودية)	
عقارات وموجودات ثابتة	99,139,557	96,117,294
أسهم	4,194,732	7,675,204
أخرى	33,308,205	30,922,607
الإجمالي	136,642,494	134,715,105

4.26 فيما يلي بيان بالتركز الجغرافي للموجودات المالية، والمطلوبات المالية والتعهدات والالتزامات المحتملة:

2019م					
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي	
الموجودات المالية					
8,039,748	-	-	-	8,039,748	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
-	8,199	182,455	66,133	256,787	حسابات جارية
99,753	1,337,617	450,112	-	1,887,482	مرابحات ووكالات مع بنوك
استثمارات، صافي					
17,484,423	56,148	-	-	17,540,571	استثمارات بالتكلفة المستنفذة
3,516,758	88,434	753	-	3,605,945	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,860,639	-	-	394,221	2,254,860	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل
76,284	-	-	-	76,284	أخرى
تمويل، صافي					
19,538,084	-	-	-	19,538,084	الأفراد
72,185,026	-	-	3,078,288	75,263,314	الشركات
876,514	-	-	-	876,514	موجودات أخرى
123,677,229	1,490,398	633,320	3,538,642	129,339,589	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
42,729	-	55	22,287	65,071	تحت الطلب
1,981,149	1,115,188	-	128,436	3,224,773	استثمارات لأجل
ودائع العملاء					
58,993,833	-	-	-	58,993,833	ودائع تحت الطلب
43,069,002	-	-	-	43,069,002	استثمارات عملاء لأجل
3,745,141	-	-	-	3,745,141	مطلوبات أخرى
107,831,854	1,115,188	55	150,723	109,097,820	إجمالي المطلوبات المالية
التعهدات والالتزامات المحتملة					
2,884,336	-	-	-	2,884,336	اعتمادات مستندية
10,514,834	-	-	-	10,514,834	خطابات ضمان
338,540	-	-	-	338,540	قبولات
417,788	-	-	-	417,788	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
14,155,498	-	-	-	14,155,498	إجمالي التعهدات والالتزامات المحتملة
الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية (بقيمة المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة					
576,867	-	-	-	576,867	اعتمادات مستندية
7,814,136	-	-	-	7,814,136	خطابات ضمان
338,540	-	-	-	338,540	قبولات
83,557	-	-	-	83,557	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض
8,813,100	-	-	-	8,813,100	إجمالي الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية

		دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى ومنطقة الشرق الأوسط			المملكة العربية السعودية	2018م
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا				
الموجودات المالية						
7,359,684	-	-	-	7,359,684	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	
162,707	55,766	99,732	7,209	-	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	
8,130,499	-	682,660	1,556,468	5,891,371	حسابات جارية	
					مرابحات ووكالات مع بنوك	
استثمارات، صافي						
12,934,959	-	-	56,415	12,878,544	استثمارات بالتكلفة المستنفذة	
3,196,963	-	768	85,067	3,111,128	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	
2,180,148	422,936	-	-	1,757,212	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل	
87,108	-	-	-	87,108	أخرى	
تمويل، صافي						
15,648,194	-	-	-	15,648,194	الأفراد	
68,240,956	2,355,209	-	-	65,885,747	الشركات	
1,562,514	-	-	-	1,562,514	موجودات أخرى	
119,503,732	2,833,911	783,160	1,705,159	114,181,502	إجمالي الموجودات المالية	
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى						
217,410	117,345	-	559	99,506	تحت الطلب	
6,100,926	255,726	-	85,429	5,759,771	استثمارات لأجل	
ودائع العملاء						
54,437,847	-	-	-	54,437,847	ودائع تحت الطلب	
35,690,291	-	-	-	35,690,291	استثمارات عملاء لأجل	
2,943,812	-	-	-	2,943,812	مطلوبات أخرى	
99,390,286	373,071	-	85,988	98,931,227	إجمالي المطلوبات المالية	
التعهدات والالتزامات المحتملة						
2,882,717	-	-	-	2,882,717	اعتمادات مستندية	
8,837,299	-	-	-	8,837,299	خطابات ضمان	
255,025	-	-	-	255,025	قبولات	
574,565	-	-	-	574,565	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	
12,549,606	-	-	-	12,549,606	إجمالي التعهدات والالتزامات المحتملة	
الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية (بقيمة المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة						
576,542	-	-	-	576,542	اعتمادات مستندية	
6,307,376	-	-	-	6,307,376	خطابات ضمان	
255,025	-	-	-	255,025	قبولات	
114,913	-	-	-	114,913	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	
7,253,856	-	-	-	7,253,856	إجمالي الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية	

5.26 فيما يلي بيان بالتوزيع الجغرافي لتركزات التمويل غير العامل ومخصصات انخفاض قيمة التمويل:

(بآلاف الريالات السعودية)					2019
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الاخري ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
التمويل غير العامل، صافي					
340,493	-	-	-	340,493	الأفراد
1,502,241	-	-	-	1,502,241	الشركات
1,842,734	-	-	-	1,842,734	الاجمالي
مخصص انخفاض قيمة التمويل					
568,606	-	-	-	568,606	الأفراد
2,016,152	-	-	-	2,016,152	الشركات
2,584,758	-	-	-	2,584,758	الاجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)					2018
الإجمالي	دول أخرى	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الاخري ومنطقة الشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
التمويل غير العامل، صافي					
566,526	-	-	-	566,526	الأفراد
710,125	-	-	-	710,125	الشركات
1,276,651	-	-	-	1,276,651	الاجمالي
مخصص انخفاض قيمة التمويل					
627,933	-	-	-	627,933	الأفراد
1,673,153	-	-	-	1,673,153	الشركات
2,301,086	-	-	-	2,301,086	الاجمالي

27 - مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في محددات السوق مثل أسعار الأسهم، معدل العائد، أسعار الصرف الأجنبي، أسعار السلع. ويصنف المصرف تعرضاته لمخاطر السوق إلى "مخاطر سوق تجارية" أو "مخاطر سوق غير تجارية".

مخاطر السوق التجارية

يتعرض المصرف لمخاطر سوق المتاجرة بنسبة طفيفة على محفظة الأسهم المملوكة له بالعملة المحلية والتي تقوّم بشكل مستمر حسب أسعار السوق ويؤخذ أثر تقييم تلك الأسهم كربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة.

مخاطر السوق غير التجارية

تنشأ عادة من التغير في معدلات العوائد، وقد تنشأ أيضاً ولكن بحدود بسيطة نتيجة لتقلب أسعار العملات الأجنبية. وقد يتعرض المصرف لتلك المخاطر نتيجة التغير في أسعار الاستثمارات المحتفظ بها "كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر".

1.27 مخاطر معدل العائد

تنشأ تلك المخاطر تبعاً للتغير في معدلات العوائد والتي تؤثر إما في القيم العادلة أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، وقد قام المجلس بوضع حدود للفجوات في هامش الربح والتي يتم مراقبتها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام وتقوم مجموعة الخزينة باحتساب تكلفة الأموال في الاعتبار وتعديل هوامش الأرباح تبعاً لطول مدد معاملات التمويل ووضع السيولة في السوق.

يوضح الجدول الآتي الأثر على معدل العائد لعناصر قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين تبعاً للتغيرات المعقولة والممكنة في معدلات العائد، مع ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى دون تغير، ويمثل أثر التغير المفترض في معدل العائد على صافي الدخل أو حقوق الملكية مقدار الأثر على معدل العائد على قاعدة الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات العائد والمقتناة لغير أغراض المتاجرة كما في تاريخ نشر القوائم المالية للمصرف بعد احتساب ما يتعلق بها من استحقاقات ومراجعات لهيكل الأسعار. نظراً لعدم وجود تعرضات جوهريّة، في سجلات المصرف، لمخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات العائد فإن جميع التعرضات في سجلات المصرف تتم مراقبتها على أساس عملة النشر فقط.

2019						الزيادة / النقص بنقاط الأساس	
الأثر على حقوق الملكية (بآلاف الريالات السعودية)							
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	الأثر على صافي الدخل		
(134,911)	(144,698)	12,265	(5,137)	2,659	(15,532)	10+	
134,911	144,698	(12,265)	5,137	(2,659)	15,532	10-	

2018						الزيادة / النقص بنقاط الأساس	
الأثر على حقوق الملكية (بآلاف الريالات السعودية)							
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	الأثر على صافي الدخل		
(91,949)	(82,429)	(7,914)	(4,845)	3,239	(19,765)	10+	
91,949	82,429	7,914	4,845	(3,239)	19,765	10-	

الأثر على العائد على بنود الموجودات والمطلوبات والبنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي

يقوم المصرف بإدارة آثار مختلف المخاطر المصاحبة للتقلبات في مستويات معدلات العائد السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف معدلات العائد السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية بالنسبة لعمليات التمويل بالريال السعودي، ومعدلات العائد السائدة بين البنوك في لندن بالنسبة لعمليات التمويل بالدولار الأمريكي وذلك كمعدل معياري لتواريخ الاستحقاق المختلفة، وفي حال عدم توفر معدلات العائد المعيارية في عمليات تبادل فعلية في الأسواق، يتم أخذ معدلات تكلفة الأموال المقدمة من مجموعة الخزينة. يقوم المصرف باحتساب معدلات الربح على أساس الاسعار السائدة بين البنوك وعلى أساس استحقاق التمويل (يتطلب التمويل طويل الأجل عادة معدل ربح أعلى). يلخص الجدول أدناه تعرض المصرف لمخاطر معدلات العائد ويتضمن الجدول القيمة الدفترية للأدوات المالية للمصرف مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار أو تواريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2019						الموجودات
الإجمالي	غير مرتبط بعوائد	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	12 - 3 شهر	خلال 3 أشهر	
8,039,748	8,039,748	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
256,787	256,787	-	-	-	-	حسابات جارية
1,887,482	-	-	-	-	1,887,482	مرايبات ووكالات مع بنوك
استثمارات، صافي						
17,540,571	-	7,154,989	10,380,587	-	4,995	استثمارات بالتكلفة المستنفذة
3,605,945	222,240	2,254,693	1,129,012	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,254,860	2,254,860	-	-	-	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل
76,284	76,284	-	-	-	-	أخرى
تمويل، صافي						
19,538,084	-	6,126,062	9,351,334	2,826,872	1,233,816	الأفراد
75,263,314	-	14,457,607	17,812,042	25,055,159	17,938,506	الشركات
2,413,893	2,413,893	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
962,473	962,473	-	-	-	-	موجودات أخرى
131,839,441	14,226,285	29,993,351	38,672,975	27,882,031	21,064,799	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
65,071	65,071	-	-	-	-	تحت الطلب
3,224,773	-	-	-	-	3,224,773	استثمارات لأجل
ودائع العملاء						
58,993,833	55,560,183	-	-	-	3,433,650	ودائع تحت الطلب
43,069,002	-	3,141	1,334,357	15,161,648	26,569,856	استثمارات عملاء لأجل
4,041,838	4,041,838	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
22,444,924	22,444,924	-	-	-	-	حقوق المساهمين
131,839,441	82,112,016	3,141	1,334,357	15,161,648	33,228,279	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(67,885,731)	29,990,210	37,338,618	12,720,383	(12,163,480)	أثر العائد على البنود داخل قائمة المركز المالي
14,155,498	-	51,189	3,414,011	7,396,619	3,293,679	أثر العائد على البنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي
		30,041,399	40,752,629	20,117,002	(8,869,801)	إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد
		82,041,229	51,999,830	11,247,201	(8,869,801)	الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد

(بآلاف الريالات السعودية)						2018
الإجمالي	غير مرتبط بعوائد	أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	12 - 3 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
7,359,684	7,359,684	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
162,707	162,707	-	-	-	-	حسابات جارية
8,130,499	-	-	390,120	664,829	7,075,550	مرابحات ووكالات مع بنوك
استثمارات، صافي						
12,934,959	-	6,142,125	5,890,293	-	902,541	استثمارات بالتكلفة المستنفذة
3,196,963	112,559	2,059,108	119,911	263,015	642,370	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,180,148	2,180,148	-	-	-	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل
87,108	87,108	-	-	-	-	أخرى
تمويل، صافي						
15,648,194	-	4,778,110	7,941,582	2,147,557	780,945	الأفراد
68,240,956	-	1,048,355	11,132,368	34,715,017	21,345,216	الشركات
1,896,679	1,896,679	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,700,073	1,700,073	-	-	-	-	موجودات أخرى
121,537,970	13,498,958	14,027,698	25,474,274	37,790,418	30,746,622	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
217,410	217,410	-	-	-	-	تحت الطلب
6,100,926	-	-	-	487,195	5,613,731	استثمارات لأجل
ودائع العملاء						
54,437,847	50,312,490	-	-	-	4,125,357	ودائع تحت الطلب
35,690,291	-	-	1,159,006	6,901,564	27,629,721	استثمارات عملاء لأجل
3,793,788	3,793,788	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
21,297,708	21,297,708	-	-	-	-	حقوق المساهمين
121,537,970	75,621,396	-	1,159,006	7,388,759	37,368,809	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(62,122,438)	14,027,698	24,315,268	30,401,659	(6,622,187)	أثر العائد على البنود داخل قائمة المركز المالي
12,549,606	-	44,248	2,851,121	6,582,884	3,071,353	أثر العائد على البنود المدرجة خارج قائمة المركز المالي
		14,071,946	27,166,389	36,984,543	(3,550,834)	إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر معدلات العائد
		74,672,044	60,600,098	33,433,709	(3,550,834)	الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر معدلات العائد

2.27 مخاطر العملات:

تنشأ مخاطر العملات عند تغير قيم الأدوات المالية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات. إن إطار عمل وسياسة تقبل المخاطر في المصرف قد وضعت حدوداً لأرصدة كل عملة أجنبية، وعلى الرغم من ذلك فقد يتعرض المصرف لمخاطر العملات بحدود طفيفة نسبياً نظراً لكون موجودات المصرف ومطلوباته مقومة بالريال السعودي أو بالدولار الأمريكي (بمستوى أقل) أو بعملات أخرى يرتبط سعر صرفها بالدولار الأمريكي.

يبين الجدول أدناه ملخصاً لمخاطر اسعار صرف العملات الاجنبية كما في 31 ديسمبر:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
		الموجودات
143,207	155,911	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
3,782,709	1,570,616	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
564,304	539,028	استثمارات، صافي
2,505,822	3,265,853	تمويل، صافي
7,963	26,728	موجودات أخرى
7,004,005	5,558,136	إجمالي مخاطر العملات على الموجودات
		المطلوبات
388,525	579,119	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,358,921	4,597,196	ودائع العملاء
188,810	217,237	مطلوبات أخرى
6,936,256	5,393,552	إجمالي مخاطر العملات على المطلوبات
67,749	164,584	صافي موقف العملات - موجودات

يبين الجدول أدناه تحليلاً للعملات التي يتعرض المصرف بشأنها لمخاطر هامة كما في 31 ديسمبر :

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
32,601	197,992	دولار امريكي
(5,903)	(53,048)	يورو
22,301	5,398	درهم اماراتي
4,370	1,957	دينار بحريني
(132)	(75)	ريال قطري
14,512	12,360	أخرى
67,749	164,584	الإجمالي

(بآلاف الريالات السعودية)			التعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2019م
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في العملة %	
±2,652	±2,652	±5%	يورو

(بآلاف الريالات السعودية)			التعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2018م
الأثر على حقوق المساهمين	الأثر على صافي الدخل	التغير في العملة %	
±295	±295	±5%	يورو

3.27 مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية

تشير مخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة للتغير في المؤشر العام لسوق التداول وأسعار أدوات حقوق الملكية. وفيما يلي توضيح للآثار المتوقعة على محفظة استثمارات المصرف في أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبعاً للتغيرات الممكنة و المعقولة في المؤشر العام لسوق التداول، مع ثبات باقي العوامل المؤثرة الأخرى دون تغير:

2018		2019		المؤشر العام لسوق تداول أدوات حقوق الملكية
بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية		
الأثر على أدوات حقوق الملكية	الارتفاع/الانخفاض في سعر السوق %	الأثر على أدوات حقوق الملكية	الارتفاع/الانخفاض في سعر السوق %	أثر التغير في سعر السوق
± 9,590	±10%	± 20,559	±10%	

28 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي قد يواجهها المصرف في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية التي تسدد عن طريق النقد أو عن طريق موجودات مالية أخرى. إن مخاطر السيولة قد تنشأ في حالات عدم استقرار الأسواق أو في حالات تخفيض مستوى التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى انخفاض بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قام المصرف بتنويع مصادر التمويل، كما تقوم إدارة المصرف بإدارة موجوداته آخذة في الاعتبار مدى توفر السيولة، بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد ملائم من النقد وما يماثله. يتولى فريق إدارة مخاطر السوق التابع لمجموعة إدارة المخاطر مهام المتابعة والرقابة الدورية لمخاطر السيولة في المصرف.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من إجمالي استثمارات العملاء لأجل. إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات و دأئعه، ويكون هذا الاحتياطي من النقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً.

أ) تحليل المطلوبات المالية حسب الفترة المتبقية للاستحقاقات التعاقدية

يلخص الجدول أدناه الاستحقاقات المتعلقة بالمطلوبات المالية الخاصة بالمصرف كما في 31 ديسمبر 2019م و 2018م على أساس التزامات السداد التعاقدية بقيمة غير مخصومة حيث يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة الملازمة لها على أساس التدفقات النقدية المستقبلية وبقيمة غير مخصومة.

تم إدراج الأرباح المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق في الجدول، وعليه فإن إجمالي تلك المبالغ لا يتطابق مع المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة.

(بآلاف الريالات السعودية)						2019
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
65,071	-	-	-	-	65,071	تحت الطلب
3,226,090	-	-	-	-	3,226,090	استثمارات لأجل
ودائع العملاء						
58,993,833	-	-	-	-	58,993,833	ودائع تحت الطلب
43,410,582	-	4,194	1,439,504	15,340,464	26,626,420	استثمارات عملاء لأجل
4,041,838	4,041,838	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
109,737,414	4,041,838	4,194	1,439,504	15,340,464	88,911,414	إجمالي المطلوبات

(بآلاف الريالات السعودية)						2018
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
217,410	-	-	-	-	217,410	تحت الطلب
6,117,121	-	-	-	500,825	5,616,296	استثمارات لأجل
ودائع العملاء						
54,437,847	-	-	-	-	54,437,847	ودائع تحت الطلب
35,954,751	-	-	1,267,605	6,994,564	27,692,582	استثمارات عملاء لأجل
3,793,788	3,793,788	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
100,520,917	3,793,788	-	1,267,605	7,495,389	87,964,135	إجمالي المطلوبات

(ب) يوضح الجدول أدناه الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات:

تم تحديد الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ إعداد القوائم المالية حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة.

(بآلاف الريالات السعودية)						2019
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر	
الموجودات						
8,039,748	-	-	-	-	8,039,748	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
256,787	-	-	-	-	256,787	حسابات جارية
1,887,482	-	-	-	-	1,887,482	مرابحات ووكالات مع بنوك
استثمارات، صافي						
17,540,571	-	7,154,989	10,380,587	-	4,995	استثمارات بالتكلفة المستنفذة
3,605,945	16,646	2,254,693	1,334,606	-	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
2,254,860	-	-	-	2,254,860	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
76,284	76,284	-	-	-	-	أخرى
تمويل ، صافي						
19,538,084	-	6,126,062	9,351,334	2,826,872	1,233,816	الأفراد
75,263,314	-	14,457,607	17,812,042	25,055,159	17,938,506	الشركات
2,413,893	2,413,893	-	-	-	-	ممتلكات و معدات ، صافي
962,473	962,473	-	-	-	-	موجودات أخرى
131,839,441	3,469,296	29,993,351	38,878,569	30,136,891	29,361,334	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
65,071	-	-	-	-	65,071	تحت الطلب
3,224,773	-	-	-	-	3,224,773	استثمارات لأجل
ودائع العملاء						
58,993,833	-	-	-	-	58,993,833	ودائع تحت الطلب
43,069,002	-	3,141	1,334,357	15,161,648	26,569,856	استثمارات عملاء لأجل
4,041,838	4,041,838	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
22,444,924	22,444,924	-	-	-	-	حقوق المساهمين
131,839,441	26,486,762	3,141	1,334,357	15,161,648	88,853,533	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة						
2,884,336	-	267	108,072	1,432,839	1,343,158	اعتمادات مستندية
10,514,834	-	50,922	3,305,392	5,502,165	1,656,355	خطابات ضمان
338,540	-	-	547	43,827	294,166	قبولات
417,788	-	-	-	417,788	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض

2018						(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي		بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	خلال 3 أشهر					
الموجودات											
7,359,684	-	-	-	-	-	7,359,684	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى											
162,707	-	-	-	-	-	162,707	حسابات جارية				
8,130,499	-	-	390,120	664,829	7,075,550	مرابحات ووكالات مع بنوك					
استثمارات، صافي											
12,934,959	-	6,142,125	5,890,293	-	902,541	استثمارات بالتكلفة المستنفذة					
3,196,963	16,661	2,059,108	119,911	358,913	642,370	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر					
2,180,148	-	-	-	2,180,148	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
87,108	87,108	-	-	-	-	أخرى					
تمويل، صافي											
15,648,193	-	4,782,860	7,942,678	2,147,727	774,928	الأفراد					
68,240,956	-	13,428,754	23,207,074	18,671,900	12,933,228	الشركات					
1,896,679	1,896,679	-	-	-	-	ممتلكات و معدات، صافي					
1,700,073	1,700,073	-	-	-	-	موجودات أخرى					
121,537,970	3,700,521	26,412,847	37,550,076	24,024,048	29,850,478	الإجمالي					
المطلوبات وحقوق المساهمين											
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى											
217,410	-	-	-	-	217,410	تحت الطلب					
6,100,926	-	-	-	487,195	5,613,731	استثمارات لأجل					
ودائع العملاء											
54,437,847	-	-	-	-	54,437,847	ودائع تحت الطلب					
35,690,291	-	-	1,159,006	6,901,564	27,629,721	استثمارات عملاء لأجل					
3,793,788	3,793,788	-	-	-	-	مطلوبات أخرى					
21,297,708	21,297,708	-	-	-	-	حقوق المساهمين					
121,537,970	25,091,496	-	1,159,006	7,388,759	87,898,709	الإجمالي					
التعهدات والالتزامات المحتملة											
2,882,717	-	267	14,887	1,480,661	1,386,902	اعتمادات مستندية					
8,837,299	-	43,981	2,836,234	4,431,268	1,525,816	خطابات ضمان					
255,025	-	-	-	96,390	158,635	قبولات					
574,565	-	-	-	574,565	-	التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض					

29 - المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن قصور أو فشل في الإجراءات الداخلية، أو الأنظمة الآلية، أو الموظفين، أو بفعل عوامل خارجية أخرى، وقد تقع بأي جزء من المصرف أو خلال أي نشاط فيه. ولدى المصرف فريق لإدارة مخاطر التشغيل كجزء من مجموعة إدارة المخاطر والتي تتولى متابعة ورقابة حالات المخاطر التشغيلية في المصرف. وتسترشد هذه الوحدة بسياسة مخاطر التشغيل وإطار العمل الخاص بها. وبغرض تنظيم قياس مخاطر التشغيل والتخفيف من أثارها، قام المصرف بتأسيس إطار عمل للرقابة الداخلية وبيئة الأعمال من خلال القياس الذاتي والتحكم بالمخاطر (RCSA) بالإضافة إلى استحداث مؤشرات المخاطر الأساسية (KRIs) لجميع وحدات الأعمال ودعم الأعمال، ويتم مراقبة مقاييس المخاطر من قبل إدارة مخاطر التشغيل بشكل مستمر، بالإضافة إلى ذلك، أكمل المصرف بنجاح توثيق واختبار برنامج استمرارية الأعمال و موقع معالجة حالات الكوارث.

30 - مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

كون المصرف أحد المصارف المتوافقة مع الشريعة، فقد يتعرض المصرف لمخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، وللتقليل من هذه المخاطر، قام المصرف بوضع سياسات وإجراءات شاملة للالتزام بذلك، إضافة إلى تشكيل هيئة شرعية وإدارة رقابة شرعية.

31 - مخاطر السمعة

تشمل أي آثار عكسية قد تقع على المصرف نتيجة سمعة سلبية عن منتجات المصرف أو خدماته، أو كفاءته، أو سلامة أعماله. وكون المصرف مصرفاً يلتزم بالضوابط والأحكام الشرعية في جميع أعماله فيعد عدم الالتزام بذلك أحد أهم مسببات مخاطر السمعة، كما أن حالات الاحتيال الكبيرة، وشكاوى العملاء، والعقوبات النظامية، والانطباعات السلبية عن موقف وقدره المصرف المالية تعد مصادر أخرى لمخاطر السمعة. ويولي المصرف اهتماماً كبيراً لتلك المخاطر ويحرص على وضع الضوابط الكفيلة بالحد منها ومنعها. ويستخدم المصرف حالياً بطاقات قياس الأداء المتوازن (Scorecards) لتقييم مخاطر السمعة، وتقوم مجموعة المخاطر في المصرف من خلال تلك الأدوات بتجميع وتحليل نتائج قياس المخاطر من مجموعات الأعمال لاستنتاج المؤشرات العامة لمخاطر السمعة على المصرف.

32 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجودات أو المدفوع لسداد مطلوبات في الحالات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، ويتم قياس القيمة العادلة على افتراض تحقق أي من:

- وجود سوق أساسي متاح للموجودات والمطلوبات، أو
 - في حال عدم وجود سوق أساسي متاح، ينظر في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات والمطلوبات.
- إن القيم العادلة للأدوات المالية المثبتة في قائمة المركز المالي لا تختلف بشكل كبير عن قيمتها الحالية المضمنة في القوائم المالية الموحدة.

يستخدم المصرف المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل أو تجديد).

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

المستوى الثالث: طرق تقويم لم يتم تحديد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

تقنيات التقييم والمدخلات الهامة غير الملاحظة للأدوات المالية بالقيمة العادلة

استخدم المصرف تقنيات تقييم متنوعة لقياس القيم العادلة للاستثمارات في المستوى 2 والمستوى 3 كما في 31 ديسمبر 2019م و 31 ديسمبر 2018م، بالإضافة إلى تحديد المدخلات الهامة المستخدمة غير الملاحظة.

وفيما يتعلق بتقييم الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية، يستخدم المصرف تقارير مدراء الصناديق. ينشر مدراء الصناديق تقنيات تقييم مختلفة (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج المضاعفات) لتقييم الموجودات الأساسية المصنفة في إطار المستويين 2 و 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للصندوق المعني. تشمل المدخلات الهامة غير الملاحظة التي يتم تضمينها في نماذج التقييم التي يستخدمها مدراء الصناديق معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر، والقدرة على التسويق وخصومات السيولة وعوامل التحكم.

لتقييم الاستثمارات في الصكوك غير المتداولة، يستخدم المصرف تقنيات أخرى للتقييم مثل تقييم التدفقات النقدية المخصومة.

(أ) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بقيمتها العادلة
يشتمل الجدول الآتي على تحليل الأدوات المالية المثبتة حسب مستويات قيمتها العادلة:

(بآلاف الريالات السعودية)				2019
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
59,648	-	1,960	57,688	أسهم
2,195,212	216,512	1,899,880	78,820	صناديق استثمارية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
222,240	16,646	-	205,594	أسهم
3,406,416	-	2,615,852	790,564	صكوك
5,883,516	233,158	4,517,692	1,132,666	الإجمالي
(بآلاف الريالات السعودية)				2018
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
52,721	-	1,958	50,763	أسهم
2,127,427	194,922	1,821,271	111,234	صناديق استثمارية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
112,559	16,661	-	95,898	أسهم
3,088,529	-	3,003,368	85,161	صكوك
5,381,236	211,583	4,826,597	343,056	الإجمالي

تمثل الحركة في المستوى الثالث للأدوات المالية الحركة الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة فقط. لا يوجد أي تحويل بين المستوى 1، المستوى 2 والمستوى 3 خلال العام.

(ب) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المسجلة بقيمتها العادلة

قامت إدارة المصرف بتطبيق طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية. يوضح البيان الآتي القيم العادلة للأدوات المالية المسجلة بالتكلفة المستنفذة:

بآلاف الريالات السعودية				
2018		2019		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
الموجودات				
8,284,595	8,293,206	2,145,851	2,144,269	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
				استثمارات - مرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي
1,909,840	1,907,707	1,913,983	1,912,152	صكوك بالتكلفة المستنفذة
10,839,633	11,041,196	15,322,031	15,630,893	التمويل، صافي
83,491,292	83,889,150	94,373,405	94,801,398	
المطلوبات				
6,318,519	6,318,336	3,289,889	3,289,844	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
90,133,444	90,128,138	102,118,314	102,062,835	ودائع العملاء

33 - الارصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

فيما يلي بياناً بالأرصدة الناتجة عن تلك المعاملات المدرجة في القوائم المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
		أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين والشركات المنتسبة لهم
36,977	29,209	تمويل موظفي الإدارة الرئيسيين
-	520,950	تمويل للأطراف ذات علاقة أخرى
1,988,705	10,211,674	ودائع العملاء
87,108	76,284	استثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك
		صناديق البنك الاستثمارية
1,580,208	1,678,486	استثمارات في صناديق استثمارية
6,908,957	7,279,389	تمويل في صناديق استثمارية
368,640	692,303	ودائع صناديق استثمارية
250,000	100,633	قروض من صناديق استثمارية

تشتمل ودائع العملاء بصورة رئيسية على الودائع من كبار المساهمين والشركات المنتسبة لهم وأعضاء مجلس الإدارة.

(أ) فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمة الدخل الموحدة:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
354,027	436,140	الدخل من التمويل
239,628	93,117	العائد على استثمارات عملاء لأجل
255,448	270,362	أتعاب خدمات مصرفية، صافي
4,394	4,376	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتفق السلف والمصاريف الخاصة بالمدرء التنفيذيين مع شروط التوظيف الاعتيادية.

(ب) فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويضات المدفوعة لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	
60,024	66,530	رواتب ومزايا موظفين قصيرة الأجل
3,363	2,324	مكافأة نهاية الخدمة
3,961	-	الأسهم الممنوحة من خلال برنامج منح الأسهم للموظفين

34 - كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف في الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والحفاظ على وجود رأس مال قوي. يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي من قبل إدارة المصرف، وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأس ماله وذلك باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال المؤهل مع الموجودات والالتزامات الظاهرة في قائمة المركز المالي باستخدام الارصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي إرشادات وإطار عمل لتطبيق إعادة تشكيل رأس المال حسب متطلبات لجنة بازل 3، والمطبقة اعتباراً من 01 يناير 2013م. وعليه فقد تم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر، وإجمالي رأس المال والمعدلات ذات العلاقة باستخدام متطلبات بازل 3.

بيان	2019 (بآلاف الريالات السعودية)	2018 (بآلاف الريالات السعودية)
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	109,989,481	101,696,007
المخاطر التشغيلية للموجودات المرجحة المخاطر	9,267,525	7,841,050
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	461,946	422,812
إجمالي الركنة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	119,718,952	109,959,869
رأس المال الأساسي	22,878,645	21,876,003
رأس المال المساند	1,374,869	1,271,200
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	24,253,514	23,147,203
نسبة كفاية رأس المال %	19%	20%
رأس المال الأساسي	20%	21%
رأس المال الأساسي والمساند	20%	21%

35 - إدارة الاستثمار وخدمات الوساطة

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال شركته التابعة عبر صناديق استثمار ويبلغ إجمالي موجودات تلك الصناديق 57,423 مليون ريال سعودي (2018م: 38,926 مليون ريال سعودي).

36 - التغييرات المرتقبة في المعايير الدولية للتقرير المالي

اختار المصرف عدم التطبيق المبكر للمعايير والتعديلات التي تم نشرها والتي تعتبر إلزامية التطبيق اعتباراً من الفترة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2020م وما بعدها.

37 - أرقام المقارنة

لعرض أفضل تم إعادة تبويب أو تصنيف بعض أرقام المقارنة في الحالات التي تتطلب ذلك، ولكن لم يتم إجراء أي إعادة تبويب أو تصنيف هام في هذه القوائم المالية الموحدة.

38 - اعتماد القوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية الموحدة بتاريخ 2 جمادى الآخرة 1441 هجرية الموافق 27 يناير 2020م.